"الرؤية والأهداف والرسالة الإستراتيجية لمكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة: إطار لتعزيز الجودة والتميز الأكاديمى والبحثى"

مكتب البحوث العلميه

نسخه 2024-2025

اعداد

أ. د حمدي عبد الله لمامشه

رئيس مكتب البحوث العلمي بالجامعه

المقدمة

إن التجربة البحثية التى يسعى مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة إلى ترسيخها ليست مجرد إضافة شكلية للبنية الأكاديمية، بل هى قلب المشروع الجامعى وروحه. فمن خلال الرؤية الطموحة، والأهداف الواضحة، والرسالة الشاملة، استطاع المكتب أن يرسم لنفسه طريقًا يجمع بين الجودة الأكاديمية والاستجابة لاحتياجات المجتمع. وهكذا يُصبح المكتب نموذجًا لكيفية تحويل مؤسسات التعليم العالى إلى بيوت خبرة وطنية لها دور مباشر فى التنمية الشاملة.

لقد أبرزت هذه الوثيقة أن المكتب لا ينظر إلى البحث كغاية فى ذاته، بل كأداة استراتيجية تُسهم فى صنع القرار، وبناء القدرات، وتطوير السياسات. فالبحث هنا ليس رفاهية فكرية، بل مسؤولية وطنية تُمارس ضمن إطار أخلاقى صارم، وتحت مظلة قيم النزاهة والإبداع والانفتاح. هذه المقاربة تجعل المكتب ليس مجرد وحدة تنظيمية، بل فضاءً فكريًا يُحفز الباحثين على تجاوز المألوف، واكتشاف آفاق جديدة للمعرفة.

كما أن الدور الذى يضطلع به المكتب يتجاوز حدود الجامعة ليشمل المجتمع الليبى برمته. فمن خلال البحوث التطبيقية، وورش العمل، والشراكات مع المؤسسات المحلية والدولية، يسعى المكتب إلى أن تكون الجامعة شريكًا أساسيًا فى التنمية. وبذلك يتحقق التكامل بين التعليم، والبحث، وخدمة المجتمع، وهو التكامل الذى يُشكل المعيار الحقيقى لنجاح الجامعات.

ومن جهة أخرى، فإن المكتب يضع المستقبل نصب عينيه، حيث يُدرك أن التحولات التكنولوجية والرقمية تُعيد تشكيل عالم البحث. لذلك فهو يطمح إلى بناء بيئة ذكية تستثمر فى الذكاء الاصطناعى، والبيانات الضخمة، والتقنيات الرقمية، بما يُمكّن الباحثين من مواكبة التغيرات العالمية. وهنا يظهر المكتب كمؤسسة مرنة قادرة على التكيف مع متغيرات العصر، دون أن تفقد خصوصيتها الثقافية وهويتها الوطنية.

فى ضوء ما سبق، يُمكن القول إن مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة يُمثل ركيزة أساسية للاستدامة الأكاديمية، وأداة محورية لضمان الجودة، وجسرًا يربط الجامعة ببيئتها المحلية والعالمية. ومع تزايد التحديات التى يواجهها التعليم العالى فى ليبيا، يثبت المكتب أنه قادر على أن يكون مركزًا يُعيد الثقة بالجامعة، ويُعزز مكانتها، ويمنحها القدرة على أن تُسهم بفاعلية فى الحراك العلمى والوطنى. إن هذه الخاتمة ليست إغلاقًا للموضوع، بل دعوة مفتوحة لتطوير مستمر، ومراجعة دائمة، وإصرار متجدد على أن يكون البحث العلمى فى جامعة الريادة الأهلية قوة فاعلة فى بناء ليبيا المستقبل.

الرؤية – مكتب البحوث بجامعة الريادة

تسعى جامعة الريادة الأهلية بدرنة، من خلال مكتب البحوث العلمى، إلى بلورة رؤية واضحة وطموحة تجعل من البحث العلمى محوراً أساسياً للنهوض بالمؤسسة الجامعية وتعزيز حضورها محلياً وإقليمياً ودولياً. تقوم هذه الرؤية على إدراك عميق بأن الجامعة الحديثة لا تُقاس فقط بجودة برامجها التعليمية، بل بقدرتها على الإسهام فى إنتاج معرفة جديدة، وتقديم حلول علمية للمشكلات المجتمعية، والاندماج فى الحراك الأكاديمى العالمى. ومن هنا، فإن المكتب يعمل على أن يكون مركزاً مرجعياً لإدارة وتنسيق وتطوير الأنشطة البحثية، بما يمكن أعضاء هيئة التدريس والطلبة من الانخراط الفاعل فى مشاريع بحثية أصيلة ذات أثر أكاديمى ومجتمعى ملموس.

تتمثل الرؤية فى جعل المكتب بيئة متكاملة للتميز العلمى والابتكار، حيث يُدعم الباحثون بالأدوات والموارد اللازمة لإنتاج أبحاث نوعية رصينة. ويُسهم المكتب فى بناء ثقافة بحثية مؤسسية تقوم على الشفافية، الالتزام بأخلاقيات البحث، وتحقيق الجودة وفق معايير الاعتماد الوطنى والدولى. كما يسعى المكتب إلى أن يكون حلقة وصل استراتيجية بين الجامعة والمجتمع المحلى من جهة، وبين الجامعة والشبكات الأكاديمية الدولية من جهة أخرى، بما يفتح آفاقاً جديدة للتعاون والشراكات البحثية.

وتأتى هذه الرؤية استجابة للتحديات التى يواجهها البحث العلمى فى ليبيا، مثل محدودية التمويل، نقص البنية التحتية، وضعف الانخراط الدولى. لذلك يركز المكتب على بناء نموذج مؤسسى يُظهر أن بالإمكان تجاوز هذه التحديات عبر إدارة فعّالة للموارد، وتبنى سياسات واضحة، وتفعيل التعاون مع مؤسسات بحثية وطنية ودولية. فالمكتب يطمح إلى أن يكون مثالاً يحتذى به لبقية الجامعات الليبية فى كيفية إدارة البحث وتحويله إلى قوة دافعة للتطوير المؤسسى وخدمة المجتمع.

وتتجاوز الرؤية حدود الجامعة لتشمل دورها التنموى الأوسع، حيث يركز المكتب على دعم البحوث التطبيقية الموجهة لحل قضايا الصحة العامة، التلوث البيئى، التنمية الاقتصادية، والتعليم. فالمكتب يرى أن الجامعة ينبغى أن تتحول إلى بيت خبرة للمجتمع، تقدم المشورة المبنية على الأدلة لصناع القرار، وتدعم بناء السياسات العامة على أسس علمية دقيقة. كما يسعى المكتب إلى تعزيز مكانة الجامعة فى التصنيفات الإقليمية والدولية من خلال تشجيع النشر فى المجلات العلمية المرموقة وزيادة الاستشهادات بالأبحاث المنتَجة داخل الجامعة.

وبذلك، فإن الرؤية الاستراتيجية لمكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة لا تقف عند مجرد تعزيز البحث الداخلى، بل تسعى إلى جعل الجامعة مؤسسة بحثية رائدة قادرة على المنافسة والابتكار. إنها رؤية تدمج بين الطموح المحلى والانفتاح العالمى، وتستشرف مستقبلاً يُصبح فيه البحث العلمى محركاً رئيسياً للتنمية فى ليبيا وركيزة أساسية لبناء مجتمع معرفى مزدهر.

الالتزام بمعايير الجودة وضمان الحماية المؤسسية

يعتبر الالتزام بمعايير الجودة أحد الركائز الأساسية التى يقوم عليها مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة، إذ يُدرك المكتب أن جودة البحث العلمى ليست مجرد مطلب أكاديمى، بل شرط محورى لحماية المؤسسة وضمان استمراريتها فى بيئة تعليمية تتسم بالمنافسة والتغير السريع. ففى ظل توجه الدولة الليبية نحو تعزيز الاعتماد المؤسسى عبر المركز الوطنى لضمان الجودة والاعتماد، يسعى المكتب إلى أن يكون نموذجاً يُحتذى به فى تطبيق الأطر والمعايير العالمية المتعلقة بالبحث العلمى. ويأتى ذلك من خلال سياسات واضحة وشفافة، ونظم دقيقة للمراجعة والتقييم، تضمن أصالة الأبحاث وسلامتها العلمية وأخلاقيتها.

يضع المكتب نظاماً إجرائياً متكاملاً يبدأ من مراجعة المقترحات البحثية المقدمة من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، حيث تُخضع هذه المقترحات لتدقيق علمى وأخلاقى قبل منح الموافقات. وتُعتمد لجان متخصصة تتولى دراسة المنهجيات والفرضيات، ومطابقتها للمعايير الوطنية والدولية. كما يلتزم المكتب بعملية توثيق شاملة لكل مراحل البحث منذ الفكرة الأولى مروراً بجمع البيانات وتحليلها وحتى النشر، وهو ما يوفر قاعدة بيانات دقيقة يمكن الرجوع إليها من قبل المراجعين الداخليين والخارجيين. ويُعد هذا التوثيق أحد أهم الضمانات المؤسسية، لأنه يعزز الشفافية، ويبرهن على التزام الجامعة بالجودة أمام لجان التدقيق.

ولا يقتصر الالتزام على النواحى الأكاديمية، بل يمتد ليشمل الحماية المؤسسية من أى ممارسات قد تسيء لسمعة الجامعة. فالسرقات الفكرية والانتحال البحثى من أبرز التحديات التى تواجه المؤسسات الأكاديمية، ولذلك يتبنى المكتب سياسات صارمة لمكافحة هذه الظواهر، من خلال استخدام برامج متخصصة لكشف التشابه، وتقديم ورش عمل للطلبة وأعضاء هيئة التدريس حول أساليب التوثيق السليمة. كما يُعزز المكتب ثقافة الأمانة العلمية والشفافية باعتبارها جزءاً من هوية الجامعة وأخلاقياتها.

إلى جانب ذلك، يُدرك المكتب أن الحماية المؤسسية لا تتحقق فقط عبر القوانين واللوائح، بل تحتاج إلى بناء ثقافة داخلية قائمة على الجودة المستمرة. لذلك يُنظم دورات توعوية حول معايير الاعتماد وأهمية

الالتزام بها، ويعمل على دمج قيم الجودة فى جميع أنشطة البحث والتعليم. كما يُحرص على أن تكون أهداف المكتب البحثية متسقة مع الخطة الاستراتيجية للجامعة، بحيث يُسهم بشكل مباشر فى رفع مؤشرات الأداء المؤسسى ويعزز فرص الجامعة فى التصنيفات المحلية والإقليمية.

ويُضاف إلى ذلك التعاون المستمر مع مؤسسات الجودة والاعتماد على المستويين المحلى والدولى، حيث يتبنى المكتب سياسات تسترشد بتجارب جامعات رائدة عالمياً، ويحرص على أن تكون تقاريره البحثية متوافقة مع المعايير الدولية، مما يمنح الجامعة مصداقية أكبر لدى الشركاء الأكاديميين الدوليين. هذا الانفتاح على التجارب العالمية يُمكّن الجامعة من تحديث سياساتها باستمرار ويجعلها أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات.

إن الالتزام بمعايير الجودة وضمان الحماية المؤسسية ليس مجرد التزام إجرائى، بل هو ضمانة لهوية الجامعة، وصمام أمان لاستمراريتها. ومن خلال هذه السياسات، يؤكد مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة أنه قادر على قيادة المؤسسة نحو التميز، وحمايتها من المخاطر الأكاديمية والأخلاقية، ووضعها على الطريق الصحيح لتكون مؤسسة تعليمية رائدة تتمتع بالثقة داخلياً وخارجياً.

بناء بيئة بحثية محفزة

يضع مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة بناء بيئة بحثية محفزة ضمن أولوياته الاستراتيجية، إدراكاً منه بأن جودة المخرجات البحثية لا تتحقق إلا بوجود منظومة متكاملة تدعم الباحثين نفسياً وأكاديمياً وتقنياً. فالبحث العلمى، كى يكون ذا قيمة مضافة، يحتاج إلى فضاء معرفى وإدارى قادر على استيعاب التحديات، وتوفير الموارد، وتحفيز الباحثين على الإبداع والابتكار. ولذلك يسعى المكتب إلى أن يكون منصة متكاملة تستقطب الباحثين، وتُمكن الطلبة، وتوفر لهم الأدوات المادية والمعنوية لإنتاج أبحاث رصينة تخدم الجامعة والمجتمع.

البنية التحتية هى الأساس الذى تقوم عليه هذه البيئة، حيث يعمل المكتب على تطوير المختبرات العلمية وتجهيزها بالتقنيات الحديثة التى تسمح للباحثين بإجراء التجارب الدقيقة وفق المعايير العالمية. كما يحرص على توفير قواعد بيانات متخصصة ومكتبات رقمية تتيح للباحثين الوصول إلى أحدث الإصدارات العلمية والمجلات المحكمة، بما يضعهم على تماس مباشر مع المستجدات فى مجالاتهم. وإلى

جانب ذلك، يسعى المكتب إلى تطوير منصات إلكترونية لإدارة المشاريع البحثية، مما يسهل متابعة مراحل البحث، وتبادل البيانات بين الباحثين، وتقييم التقدم المحرز بشكل دورى وموضوعى.

لكن البيئة البحثية لا تُبنى على الجانب المادى فقط، بل على المناخ الفكرى والإدارى الذى يعزز قيم الإبداع والتعاون. لذلك ينظم المكتب ورش عمل ودورات تدريبية متخصصة تغطى موضوعات متنوعة مثل صياغة الفرضيات، استخدام برامج التحليل الإحصائى، الكتابة الأكاديمية، والنشر الدولى. هذه الأنشطة لا تقتصر على الطلبة فحسب، بل تشمل أعضاء هيئة التدريس أيضاً، بما يعزز من التكامل بين مختلف الفئات البحثية داخل الجامعة. كما يُشجع المكتب على تنظيم ندوات وحلقات نقاش تتيح تبادل الأفكار بين التخصصات، وتفتح الباب أمام البحوث البينية التى أصبحت اليوم من أكثر المجالات تأثيراً.

ويُدرك المكتب أن الحافز النفسى والمعنوى يمثل عنصراً أساسياً فى تحفيز الباحثين، لذا يسعى إلى وضع نظام تقدير وتشجيع للأبحاث المتميزة، سواء من خلال منح جوائز سنوية أو عبر دعم نشر هذه الأبحاث فى مجلات محكمة. كما يُوفر فرصاً للمشاركة فى مؤتمرات محلية ودولية، مما يمنح الباحثين مساحة للتفاعل مع نظرائهم وتوسيع شبكاتهم الأكاديمية. هذه الحوافز تُسهم فى تعزيز دافعية الباحثين وتشجيعهم على الالتزام بأعلى معايير الجودة والإبداع.

ويتضمن بناء البيئة البحثية أيضاً تشجيع التعاون بين التخصصات المختلفة، إذ يرى المكتب أن القضايا المعاصرة مثل التغير المناخى أو قضايا الصحة العامة تتطلب مقاربات متعددة الزوايا. ومن هنا، يُشجع المكتب على تشكيل فرق بحثية تضم باحثين من مجالات مختلفة، لإنتاج أبحاث شمولية قادرة على تقديم حلول عملية ومعمقة.

ومن خلال هذا النهج، يسعى مكتب البحوث إلى جعل البحث العلمى ممارسة يومية متجذرة فى حياة الجامعة، وليست مجرد متطلبات أكاديمية. إنه يطمح إلى تحويل الجامعة إلى فضاء بحثى مبدع، يحتضن الأفكار الجديدة، ويشجع الجرأة العلمية، ويُكرس ثقافة الجودة والالتزام. وبذلك، تُصبح البيئة البحثية بجامعة الريادة الأهلية محفزاً للإبداع، ومنصة لتخريج باحثين قادرين على المنافسة والإسهام فى الحراك العلمى الوطنى والدولى.

خدمة المجتمع والتنمية المستدامة

يضع مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة خدمة المجتمع فى قلب رؤيته الاستراتيجية، إدراكاً منه بأن الجامعة لا تكتمل رسالتها إذا انحصرت وظيفتها فى التعليم والتدريس، بل ينبغى أن تكون مؤسسة

فاعلة تُسهم ببحوثها فى حل قضايا المجتمع وتوجيه مسار التنمية. ومن هنا، يُنظر إلى البحث العلمى كأداة للتغيير الاجتماعى والاقتصادى والبيئى، وكوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التى تسعى ليبيا إلى بلوغها.

يعى المكتب أن المجتمع الليبى يواجه تحديات عميقة تتعلق بالصحة العامة، انتشار الأمراض المزمنة، البطالة، تدهور البيئة، وضعف البنية التحتية. ولذلك يسعى إلى توجيه الباحثين لإجراء دراسات تطبيقية تستجيب لهذه القضايا، بحيث يكون البحث العلمى أداة عملية تعالج المشكلات على أرض الواقع. فمثلاً، يمكن للبحوث الصحية أن تقدم حلولاً لظاهرة السمنة وأمراض القلب والسكري، بينما تُسهم الأبحاث البيئية فى دراسة آثار التلوث الصناعى أو إدارة الموارد المائية. أما البحوث الاقتصادية والاجتماعية فتتناول قضايا البطالة، تمكين المرأة، أو تنمية المشاريع الصغيرة، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على تحسين مستوى معيشة الأفراد.

ويُدرك المكتب أن خدمة المجتمع لا تقتصر على إجراء الدراسات، بل تشمل نقل نتائجها إلى الجهات المعنية، سواء كانت مؤسسات حكومية أو منظمات مجتمع مدنى أو قطاعاً خاصاً. لذلك يسعى إلى بناء جسور تواصل مستمرة مع هذه الجهات، من خلال تنظيم ورش عمل مشتركة، تقديم توصيات علمية مبنية على الأدلة، والمشاركة فى صياغة السياسات العامة. هذا الربط بين البحث وصنع القرار يُعزز من مصداقية الجامعة ويجعلها مرجعاً موثوقاً فى القضايا التنموية.

كما يركز المكتب على إدماج الطلبة فى أنشطة تخدم المجتمع من خلال البحث. فيُشجعهم على الانخراط فى مشاريع تطبيقية مرتبطة بمحيطهم المحلى، مثل دراسات حول الصحة المدرسية، أو حملات للتوعية البيئية، أو أبحاث ميدانية حول احتياجات المجتمعات الريفية. هذه التجارب تُكسب الطلبة وعياً مجتمعياً وتُعزز من حس المسؤولية لديهم، بحيث يصبحون جزءاً من عملية التنمية لا مجرد مراقبين لها.

ولا ينفصل دور المكتب عن مفهوم التنمية المستدامة، إذ يسعى إلى أن تكون الأبحاث التى تُجرى بالجامعة متوافقة مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، خاصة ما يتعلق بالصحة الجيدة، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، والطاقة النظيفة. فالمكتب يشجع الدراسات التى تبحث فى حلول الطاقة المتجددة، إدارة النفايات، تعزيز الأمن الغذائى، وتقليل الانبعاثات الكربونية. وبهذا يربط بين البحث المحلى والاتجاهات العالمية، ويجعل الجامعة جزءاً من الجهود الدولية لمعالجة التحديات المشتركة.

ومن خلال تنظيم مؤتمرات وندوات علمية متخصصة فى قضايا المجتمع، يُوفر المكتب منصة للحوار تجمع بين الأكاديميين والباحثين والمسؤولين وصناع القرار. هذه الفعاليات تفتح المجال لتبادل الخبرات،

وتُحول نتائج الأبحاث إلى سياسات عملية. وبالتالى، تتحقق جدوى البحث العلمى ليس فقط فى الأوراق المنشورة، بل فى التغيرات الإيجابية التى تطرأ على المجتمع.

إن خدمة المجتمع والتنمية المستدامة بالنسبة لمكتب البحوث ليست نشاطاً جانبياً، بل هى جوهر عمله ورسالة وجوده. فالمكتب يرى أن الجامعة الناجحة هى التى تُسهم بفعالية فى تحسين حياة الناس، وتُحدث فرقاً ملموساً فى واقعهم. ومن خلال هذا النهج، يسعى المكتب إلى أن يكون شريكاً أساسياً فى مسيرة التنمية الوطنية، ومصدراً للمعرفة الموثوقة التى تضمن مستقبل ليبيا أكثر استقراراً واستدامة.

تمكين الطلبة كباحثين ناشئين

ينطلق مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة من إيمان عميق بأن الطلبة هم الثروة الحقيقية وأساس مستقبل الجامعة، وأن تمكينهم كباحثين ناشئين يُعد استثماراً طويل المدى يُسهم فى بناء جيل قادر على مواصلة مسيرة البحث والإبداع. فالرؤية الاستراتيجية للمكتب تركز على تحويل الطالب من مجرد متلقٍ للمعرفة إلى منتج لها، ومن متابع للمناهج الدراسية إلى مساهم فعلى فى إنتاج المعرفة العلمية التى تخدم الجامعة والمجتمع. هذا التمكين لا يُختزل فى تدريب تقنى بسيط، بل يشمل بناء شخصية الباحث القادر على التفكير النقدى، والتحليل المنهجى، والالتزام بالأمانة العلمية.

يسعى المكتب إلى إشراك الطلبة فى المشاريع البحثية منذ المراحل الأولى لدراستهم الجامعية، بحيث لا تكون تجربة البحث مقتصرة على مشروع التخرج فى السنة النهائية. ويأتى ذلك عبر توفير فرص لهم للمشاركة فى جمع البيانات، إجراء المقابلات الميدانية، استخدام أدوات التحليل الإحصائى، وكتابة التقارير البحثية. هذا الانخراط المبكر يُكسب الطلبة خبرة عملية ويُعزز ثقتهم بقدرتهم على خوض غمار البحث بشكل مستقل فى المستقبل. كما يتم تنظيم ورش عمل تدريبية متخصصة تغطى موضوعات مثل صياغة أسئلة البحث، كتابة المقترحات، استخدام برامج مثل SPSS وNVivo، وإعداد المراجع باستخدام برامج إدارة المصادر.

ويُشرف المكتب على مشاريع التخرج بدقة عالية، إذ يُلزم الطلبة باتباع منهجيات صارمة تتماشى مع المعايير الوطنية والدولية. فالمشاريع لا تُقبل إلا إذا كانت أصيلة ومبتكرة، وتُضيف قيمة معرفية جديدة، بدلاً من أن تكون مجرد نسخ أو تكرار لدراسات سابقة. كما يُوفر المكتب دعماً تقنياً وإرشادياً لمساعدة الطلبة على اجتياز التحديات التى قد تواجههم أثناء البحث، سواء من حيث صعوبة الحصول على البيانات أو استخدام الأدوات الإحصائية. هذا الدعم يُسهم فى ضمان جودة المشاريع ويُعزز ثقة الطالب بقدراته.

ويضع المكتب نصب عينيه تشجيع الطلبة على نشر أبحاثهم فى المجلات العلمية المحكمة، بحيث يُصبح الطالب جزءاً من مجتمع البحث الأكاديمى الدولى. ويُقدم المكتب الدعم الإرشادى فى كيفية صياغة المقالات العلمية، والتعامل مع ملاحظات المحكمين، والاستجابة لمتطلبات المجلات. هذا الانخراط فى النشر المبكر يُعزز من فرص الطلبة الأكاديمية والمهنية، ويمنحهم ميزة تنافسية فى سوق العمل أو عند متابعة الدراسات العليا.

كما يُشجع المكتب الطلبة على المشاركة فى المؤتمرات العلمية داخل ليبيا وخارجها، حيث تُمثل هذه الفعاليات فرصة لعرض أبحاثهم أمام جمهور واسع من الباحثين والأكاديميين، والتفاعل مع نقدهم وملاحظاتهم. المشاركة فى هذه الفعاليات تُكسب الطلبة خبرات فى العرض والإقناع والتواصل، وتفتح أمامهم آفاقاً جديدة للتعاون الأكاديمى. بالإضافة إلى ذلك، يتم تحفيز الطلبة على العمل فى فرق بحثية متعددة التخصصات، مما يُعزز من قدرتهم على التعاون والتعلم المتبادل وتطوير حلول شمولية للمشكلات البحثية.

ولا يغفل المكتب الجانب النفسى والاجتماعى فى تمكين الطلبة، حيث يُقدم جلسات إرشادية لمساعدتهم على تجاوز التحديات والضغوط التى قد تواجههم أثناء مسيرتهم البحثية. كما يسعى إلى ربط الطلبة بالمجتمع المحلى عبر مشاريع تطبيقية تخدم قضايا محلية، مثل دراسات حول الصحة المدرسية، أو تقييم الخدمات العامة، أو رصد التحديات البيئية. هذه التجارب تجعل الطالب يشعر بأن بحثه له أثر مباشر فى حياته ومجتمعه.

إن تمكين الطلبة كباحثين ناشئين هو حجر الزاوية لرؤية مكتب البحوث، إذ يُسهم فى تخريج جيل جديد من العلماء والمفكرين يمتلكون القدرة على إنتاج المعرفة وتوظيفها لخدمة الوطن. ومن خلال هذا التوجه، يُرسخ المكتب ثقافة بحثية تجعل الطالب شريكاً فى العملية الأكاديمية، وقادراً على الإسهام بفاعلية فى مسيرة الجامعة نحو الريادة والتميز.

تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس

يُدرك مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة أن أعضاء هيئة التدريس يمثلون الدعامة الأساسية للبحث العلمى، وأن جودة المخرجات البحثية تعتمد بدرجة كبيرة على قدراتهم العلمية، وإمكاناتهم البحثية، ومدى انخراطهم فى بيئة معرفية متطورة. ومن هذا المنطلق، يضع المكتب تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس ضمن أولوياته الاستراتيجية، باعتباره استثماراً مباشراً فى تعزيز مكانة الجامعة ورفع تصنيفها محلياً وإقليمياً ودولياً.

يبدأ تطوير القدرات من خلال توفير برامج تدريبية متخصصة تُمكن الأساتذة من الإلمام بأحدث المناهج البحثية، سواء الكمية منها أو النوعية. فالمكتب يُنظم ورش عمل حول تقنيات التحليل الإحصائى، استخدام البرمجيات المتقدمة مثل SPSS و StataوNVivo، وكذلك أساليب تصميم الدراسات المختلطة التى تجمع بين البحوث الكمية والكيفية. كما يتم تنظيم دورات فى الكتابة الأكاديمية المتقدمة، وطرق النشر فى المجلات ذات معامل التأثير المرتفع، وكيفية إعداد مقترحات بحثية قوية تستجيب لمتطلبات جهات التمويل المحلية والدولية. هذه التدريبات لا تهدف فقط إلى رفع كفاءة الباحثين، بل إلى تزويدهم بمهارات تنافسية تجعلهم قادرين على الاندماج فى الحراك الأكاديمى العالمى.

ويُشجع المكتب أعضاء هيئة التدريس على التقدم بمقترحات بحثية للحصول على منح تمويل، سواء من جهات وطنية مثل الوزارات والمؤسسات الحكومية، أو من منظمات دولية مانحة. وهنا يُقدم المكتب الدعم الإرشادى من خلال مراجعة المقترحات، وتصحيح الثغرات المنهجية، وتقديم المشورة حول صياغة أهداف قابلة للقياس والتنفيذ. كما يُساعد المكتب الباحثين على بناء شراكات مع مؤسسات بحثية أخرى، بما يزيد من فرص حصولهم على التمويل ويُوسع نطاق تأثير أبحاثهم.

كما يعمل المكتب على تشجيع المشاركة الفاعلة لأعضاء هيئة التدريس فى المؤتمرات العلمية داخل ليبيا وخارجها. فهذه المؤتمرات تُعد منصات للتعلم وتبادل الخبرات، وفرصاً لبناء شبكات تعاون بحثى. لذلك يحرص المكتب على توفير الدعم المالى واللوجستى للأساتذة لحضور هذه الفعاليات، بما يُعزز من انخراطهم فى المجتمع الأكاديمى الدولى. وفى الوقت ذاته، يُنظم المكتب مؤتمرات وندوات داخل الجامعة، يُشارك فيها الأساتذة لتقديم نتائج أبحاثهم ومناقشتها، مما يخلق بيئة تفاعلية تدعم تبادل الأفكار وإثراء المعرفة.

ويُدرك المكتب أن البحث التعاونى بين التخصصات أصبح ضرورة لا غنى عنها فى مواجهة التحديات المعاصرة. لذلك يشجع أعضاء هيئة التدريس من تخصصات مختلفة على العمل فى فرق بحثية مشتركة تُنتج أبحاثاً متعددة التخصصات ذات أثر مجتمعى أكبر. فعلى سبيل المثال، يمكن لباحثين فى مجالات الصحة والاقتصاد والبيئة أن يتعاونوا فى دراسة تأثير التغير المناخى على الأمن الغذائى فى ليبيا، وهو موضوع يتطلب تضافر خبرات متعددة.

كما يسعى المكتب إلى رفع معدلات النشر العلمى للأساتذة عبر تحفيزهم على النشر فى مجلات محكمة ذات تأثير عالٍ، ويُقدم لهم الدعم الفنى فى اختيار المجلات المناسبة، وفى التعامل مع ملاحظات

المحكمين. ويتم تكريم الأبحاث المتميزة سنوياً لتحفيز روح التنافس الإيجابى بين الأساتذة، ولترسيخ ثقافة التميز البحثى.

إن تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس ليس هدفاً مرحلياً، بل استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى جعلهم قادة علميين يُسهمون فى رفع تصنيف الجامعة وتوسيع تأثيرها العلمى والمجتمعى. ومن خلال هذه الجهود، يُحقق المكتب التكامل بين التدريس والبحث، ويُحول الجامعة إلى بيئة معرفية رائدة تتفاعل مع المجتمع وتُسهم فى تنميته.

التعاون العلمى محلياً ودولياً

يضع مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة التعاون العلمى ضمن أولوياته الاستراتيجية، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن البحث المعاصر لم يعد نشاطاً فردياً أو معزولاً، بل هو منظومة قائمة على الشراكات وتبادل الخبرات والمعرفة. فالتحديات العلمية والمجتمعية المعاصرة، مثل قضايا الصحة العامة أو التغير المناخى أو التحولات الاقتصادية، تتجاوز قدرات أى جامعة بمفردها، وتتطلب تعاوناً بين المؤسسات على المستويين المحلى والدولى. ومن هنا، يسعى المكتب إلى بناء شبكة واسعة من الشراكات البحثية تُمكّن الجامعة من توسيع أثرها الأكاديمى والمجتمعى.

فعلى المستوى المحلى، يعمل المكتب على تعزيز التعاون مع الجامعات الحكومية والأهلية فى ليبيا، من خلال توقيع مذكرات تفاهم لتنظيم مؤتمرات مشتركة، تبادل الخبرات البحثية، والإشراف على مشاريع دراسات عليا بصفة مشتركة. كما يسعى إلى بناء علاقات وثيقة مع المؤسسات الحكومية، كالوزارات والهيئات التنفيذية، بحيث تُسهم نتائج الأبحاث فى دعم السياسات العامة المبنية على الأدلة. هذا التعاون يضمن أن تكون الأبحاث المنتَجة ذات صلة مباشرة بالواقع الليبى، وتخدم أولويات التنمية الوطنية.

وعلى الصعيد المجتمعى، يُدرك المكتب أهمية العمل مع منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص، حيث يفتح المجال أمام تنفيذ مشاريع بحثية تطبيقية مرتبطة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال، يمكن التعاون مع منظمات بيئية لإجراء دراسات حول التلوث، أو مع مؤسسات صحية لتقييم برامج الصحة المجتمعية. هذه الشراكات تُعزز من قيمة الأبحاث وتجعل نتائجها قابلة للتطبيق على أرض الواقع.

أما على المستوى الدولى، فإن المكتب يسعى إلى مد جسور التعاون مع جامعات مرموقة ومراكز بحثية عالمية. ويأتى ذلك عبر توقيع اتفاقيات تعاون علمى تسمح بتبادل الأساتذة والباحثين، واستقبال باحثين

زائرين، وإيفاد طلبة الدراسات العليا إلى الخارج للمشاركة فى مشاريع بحثية متقدمة. كما يُركز المكتب على الانضمام إلى الشبكات البحثية العالمية التى تتيح الوصول إلى مشاريع متعددة الجنسيات، وتُوفر فرصاً للنشر المشترك فى مجلات دولية ذات تأثير عالٍ.

ويُدرك المكتب أن التعاون الدولى لا يقتصر على الجانب الأكاديمى فقط، بل يشمل أيضاً الاستفادة من الموارد التقنية والمالية. فالمشاركة فى مشاريع بحثية بتمويل دولى يُتيح للجامعة الحصول على إمكانات أكبر، ويُوفر للباحثين خبرات فى إدارة المشاريع البحثية الكبرى. كما يسعى المكتب إلى المشاركة فى برامج الاتحاد الأوروبى أو المنظمات الأممية المتعلقة بالتعليم والبحث، مثل *Horizon Europe*أو برامج اليونسكو، بما يعزز من الحضور العالمى للجامعة.

ويعطى المكتب أهمية خاصة لإشراك الطلبة فى هذه الشراكات، من خلال إتاحة الفرص لهم للمشاركة فى مؤتمرات طلابية دولية أو فى برامج تبادل أكاديمى. هذا الانخراط المبكر يُكسب الطلبة خبرات دولية، ويُوسع من مداركهم، ويجعلهم أكثر قدرة على المنافسة فى سوق العمل العالمى.

إن التعاون العلمى محلياً ودولياً يُمثل ركيزة أساسية لتطوير الجامعة، لأنه يربطها بشبكة واسعة من المؤسسات، ويُعزز من حضورها الأكاديمى، ويرفع من تصنيفها بين الجامعات. ومن خلال هذا التعاون، يسعى مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة إلى أن يكون مركزاً فاعلاً فى إنتاج المعرفة، ومنصة للتواصل العلمى العالمى، وشريكاً موثوقاً فى المشاريع البحثية الكبرى التى تسهم فى معالجة القضايا المشتركة.

النشر العلمى والأخلاقيات

يشكل النشر العلمى أحد أبرز المؤشرات التى تُقاس بها مكانة الجامعات وجودة بحوثها، ولذلك يضع مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة قضية النشر فى صدارة أولوياته. فالنشر لا يُمثل مجرد وسيلة لتوثيق الجهود العلمية، بل يُعتبر أداة لعرض نتائج الأبحاث على المجتمع الأكاديمى العالمى، ولإثبات مساهمة الجامعة فى إنتاج معرفة أصيلة ذات قيمة. ومن هذا المنطلق، يحرص المكتب على تطوير سياسات متكاملة تدعم الباحثين والطلبة للنشر فى مجلات محكمة مرموقة، وتضمن فى الوقت ذاته الالتزام الصارم بأخلاقيات البحث العلمى.

يشرف المكتب على إصدار المجلة العلمية الخاصة بالجامعة، والتى تُعد منصة أساسية لنشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس والطلبة بعد إخضاعها لعملية تحكيم دقيق وفق المعايير الدولية. ويعمل على تطوير

المجلة بشكل مستمر لتكون مدرجة فى قواعد بيانات عالمية مثل *Scopus* و*Web of Science*، مما يُعزز من انتشار أبحاث الجامعة ويزيد من الاستشهادات بها. كما يُشجع المكتب الباحثين على استهداف مجلات دولية ذات معامل تأثير مرتفع، ويُوفر لهم التدريب والدعم فى صياغة المقالات العلمية، وفى التعامل مع متطلبات هذه المجلات من حيث المنهجية، وضبط اللغة الأكاديمية، وتوثيق المراجع.

لكن النشر العلمى لا ينفصل عن الأخلاقيات الأكاديمية، فالمكتب يُدرك أن جودة الأبحاث لا تُقاس فقط بمكان نشرها، بل بمدى التزامها بالمبادئ الأخلاقية. لذلك يضع المكتب سياسات واضحة لمكافحة الانتحال والسرقات الفكرية، ويستخدم برامج تقنية متخصصة للكشف عن التشابه، مع تقديم ورش عمل للباحثين والطلبة حول كيفية التوثيق السليم وتجنب الاقتباس غير المشروع. كما يشدد على ضرورة الحصول على الموافقات الأخلاقية من لجنة متخصصة قبل بدء أى مشروع بحثى، خصوصاً إذا كان البحث يتضمن التعامل مع البشر أو الحيوانات أو بيانات حساسة.

ويعمل المكتب على ترسيخ ثقافة الأمانة العلمية عبر أنشطة توعوية تُبرز أهمية النزاهة والشفافية فى جميع مراحل البحث، بدءاً من صياغة السؤال البحثى وحتى نشر النتائج. كما يُشجع الباحثين على الإفصاح عن تضارب المصالح المحتمل، وضمان سرية بيانات المشاركين، والالتزام بالقوانين المحلية والدولية المتعلقة بحماية الخصوصية والبيانات. هذه الممارسات تُعزز من مصداقية الأبحاث وتُرسخ ثقة المجتمع الأكاديمى والمجتمع المحلى فى الجامعة.

ويُدرك المكتب كذلك أن الالتزام بالأخلاقيات يُشكل حماية مؤسسية للجامعة، إذ يُجنبها الوقوع فى أزمات تتعلق بالسرقة العلمية أو التلاعب بالبيانات، والتى قد تؤثر سلباً على سمعتها وتصنيفها. ومن خلال سياساته الصارمة، يسعى المكتب إلى جعل الجامعة مثالاً للنزاهة الأكاديمية، بحيث تُعرف محلياً ودولياً كمؤسسة لا تُنتج فقط أبحاثاً ذات جودة، بل أبحاثاً مسؤولة تحترم القيم الأخلاقية.

إن الجمع بين النشر المتميز والالتزام بالأخلاقيات يُشكل أحد الأعمدة الاستراتيجية لرؤية مكتب البحوث. فبهذا النهج، لا تكتفى الجامعة بزيادة عدد منشوراتها، بل تسعى إلى ضمان أن تكون هذه المنشورات مؤثرة، ومسؤولة، ومبنية على أسس علمية وأخلاقية راسخة. وبذلك، يُصبح النشر العلمى أداة لترسيخ مكانة الجامعة فى المجتمع الأكاديمى، وضمان حضورها كمؤسسة علمية موثوقة وقادرة على المنافسة.

ترسيخ مكانة الجامعة

يسعى مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة إلى ترسيخ مكانة الجامعة ضمن المشهد الأكاديمى الوطنى والإقليمى والدولى، من خلال تبنى سياسات بحثية واستراتيجيات واضحة ترفع من سمعتها العلمية وتصنيفها بين الجامعات. فالمكانة الأكاديمية لا تُبنى على التدريس وحده، بل على حجم ونوعية المخرجات البحثية، ومدى تأثيرها فى المجتمع، وقدرة الجامعة على المساهمة فى إنتاج معرفة جديدة تُعالج قضايا محلية وعالمية. ومن هذا المنطلق، يضع المكتب نصب عينيه جعل الجامعة مؤسسة مرجعية فى البحث والابتكار، قادرة على المنافسة والتميز.

يُدرك المكتب أن التصنيفات الجامعية العالمية، مثل *QS* و*Times Higher Education*، تُعطى وزناً كبيراً للنشر العلمى، الاستشهادات، والتعاون الدولى. لذلك يعمل على رفع معدلات النشر فى مجلات ذات معامل تأثير عالٍ، ويشجع أعضاء هيئة التدريس والطلبة على المشاركة فى مشاريع بحثية مشتركة تُسهم فى زيادة انتشار الأبحاث ورفع معدلات الاستشهاد بها. كما يحرص على تطوير المجلة العلمية للجامعة لتكون منصة معترفاً بها دولياً، مما يُعزز من حضور الجامعة فى قواعد البيانات العالمية.

لكن ترسيخ المكانة لا يتوقف على النشر فحسب، بل يشمل أيضاً تنظيم مؤتمرات علمية كبرى تستقطب باحثين من مختلف الدول. فالمكتب يسعى إلى جعل الجامعة مركزاً للحوار العلمى عبر عقد مؤتمرات وندوات وورش عمل دولية تُناقش قضايا ملحة مثل التنمية المستدامة، الصحة العامة، التعليم، والتكنولوجيا. هذه الفعاليات لا تُظهر فقط قدرة الجامعة على تنظيم أنشطة علمية رفيعة المستوى، بل تجعلها أيضاً جزءاً من الشبكة الأكاديمية العالمية.

ويعمل المكتب على تعزيز صورة الجامعة كمؤسسة تخدم مجتمعها المحلى أيضاً، حيث يرى أن المكانة لا تُقاس فقط بالتصنيفات العالمية، بل بمدى تأثير الجامعة فى محيطها. ولذلك يحرص على أن تكون الأبحاث مرتبطة بأولويات ليبيا الوطنية، وأن تُسهم فى دعم السياسات العامة. فالمكتب يُشجع الدراسات التى تُعالج قضايا البطالة، إصلاح التعليم، الأمن الغذائى، أو قضايا البيئة، مما يجعل الجامعة مرجعاً محلياً لصناع القرار. هذه الصلة المباشرة بين البحث والمجتمع تُرسخ مكانة الجامعة كمؤسسة ذات جدوى حقيقية وليست مجرد كيان تعليمى معزول.

كما يُركز المكتب على بناء شبكة علاقات دولية من خلال التعاون البحثى مع جامعات مرموقة، وتبادل الباحثين، وإشراك الطلبة فى برامج التبادل الأكاديمى. هذه العلاقات تُكسب الجامعة سمعة دولية وتفتح أمامها فرصاً للاندماج فى مشاريع بحثية كبرى، مما يُرسخ مكانتها كفاعل أكاديمى فى القضايا العالمية.

ويولى المكتب أهمية لتكريم الإنجازات البحثية داخل الجامعة، عبر جوائز للأبحاث المتميزة، وتقدير جهود الباحثين الذين يسهمون فى رفع اسم الجامعة. هذه السياسات تُحفز المنافسة الإيجابية، وتُعزز من ثقافة التميز، مما ينعكس مباشرة على سمعة الجامعة.

إن ترسيخ مكانة الجامعة يُمثل غاية استراتيجية لمكتب البحوث، لأنه يفتح آفاقاً جديدة للتمويل، يجذب الباحثين المتميزين، ويُحفز الطلبة على الانتماء لمؤسسة لها وزن أكاديمى حقيقى. ومن خلال هذا النهج، يسعى المكتب إلى أن تكون جامعة الريادة الأهلية بدرنة مؤسسة يُشار إليها بالبنان داخل ليبيا وخارجها، ليس فقط كجامعة للتدريس، بل كمركز بحثى وإبداعى له أثره العلمى والمجتمعى.

الخاتمة

يمثل مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة حجر الأساس فى بناء الهوية العلمية للجامعة، إذ يجمع بين وظائف متعددة تبدأ بتعزيز قدرات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وتمتد إلى خدمة المجتمع، والتعاون المحلى والدولى، والالتزام بمعايير الجودة والأخلاقيات. وفى ضوء ما تم عرضه فى هذه الرؤية الاستراتيجية، يتضح أن المكتب ليس مجرد وحدة إدارية داخل الجامعة، بل هو القلب النابض الذى يوجه مسارها البحثى، ويضعها على طريق التميز والريادة.

الخاتمة تُبرز أن المكتب يسعى إلى تحويل الجامعة من مؤسسة تعليمية تقليدية إلى كيان أكاديمى متكامل يجمع بين التدريس والبحث وخدمة المجتمع. فالأنشطة البحثية لم تعد مجرد متطلبات أكاديمية أو شروط للتخرج، بل أصبحت وسيلة لتمكين الطلبة من بناء شخصياتهم العلمية، وتعزيز مكانة الأساتذة كباحثين مؤثرين، وإرساء ثقافة مؤسسية قائمة على الابتكار والجودة. كما يسعى المكتب إلى ربط نتائج الأبحاث باحتياجات المجتمع الليبى، بحيث تُسهم فى حل القضايا الصحية والبيئية والاقتصادية، وتُوفر لصناع القرار بيانات علمية دقيقة تُعينهم على صياغة السياسات العامة.

ويُدرك المكتب أن الالتزام بالأخلاقيات والمعايير العالمية يُمثل خط الدفاع الأول عن سمعة الجامعة ومصداقيتها. لذلك يُعزز ثقافة الأمانة العلمية، ويضع آليات صارمة لمراجعة الأبحاث، ومكافحة الانتحال، وضمان احترام حقوق المشاركين فى الدراسات. هذه الممارسات لا تحمى الجامعة فقط، بل تُرسخ ثقة المجتمع الأكاديمى الداخلى والخارجى فيها. وبالتالى، تصبح الجامعة مؤسسة يُمكن الاعتماد عليها فى الشراكات الدولية، وتُكسب مكانة متقدمة بين مؤسسات التعليم العالى.

كما تُظهر الخاتمة أن المكتب يعمل على بناء شبكة واسعة من التعاون العلمى، سواء مع الجامعات المحلية أو المراكز البحثية الدولية، بما يفتح آفاقاً جديدة للنشر المشترك، والحصول على التمويل، والمشاركة فى المشاريع الكبرى. هذا الانفتاح على العالم لا يُعزز فقط من مكانة الجامعة، بل يُكسب الطلبة والأساتذة خبرات نوعية تُسهم فى رفع قدراتهم الأكاديمية والمهنية.

ومن خلال هذه الرؤية، يسعى المكتب إلى جعل الجامعة جزءاً من الجهود العالمية لتحقيق التنمية المستدامة، عبر دعم الأبحاث المتعلقة بالطاقة المتجددة، الأمن الغذائى، الصحة العامة، والتعليم. هذه المقاربة تجعل الجامعة لاعباً فاعلاً فى قضايا كبرى تتجاوز حدود ليبيا، وتربطها بالاتجاهات العالمية المعاصرة.

إن الخاتمة تبرز أن مكتب البحوث هو المحرك الأساسى لمسيرة التطوير المؤسسى بجامعة الريادة الأهلية بدرنة. فهو لا يكتفى بوضع خطط أو تنظيم فعاليات، بل يعمل على بناء ثقافة بحثية متجذرة، تجعل البحث جزءاً من هوية الجامعة، وتجعل الجامعة بدورها بيت خبرة للمجتمع. ومن خلال التزامه بمعايير الجودة، وتبنيه للأخلاقيات، وتعزيزه للتعاون العلمى، يُسهم المكتب فى حماية المؤسسة وضمان استمراريتها، ويضعها على الطريق الصحيح نحو التميز الأكاديمى والبحثى.

وبذلك، يُمكن القول إن مكتب البحوث ليس مجرد وحدة مساندة، بل هو العمود الفقرى للجامعة، الذى يربط بين رؤيتها ورسالتها وأهدافها. ومن خلال جهوده، ستتمكن جامعة الريادة الأهلية بدرنة من ترسيخ مكانتها كصرح علمى مرموق فى ليبيا والمنطقة، قادر على المنافسة، ومؤهل للانخراط فى المنظومة العلمية العالمية، بما يخدم حاضر البلاد ومستقبلها.

الأهداف الأساسية لمكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة

1. **تشجيع البحث العلمى الرصين القائم على المنهجية العلمية الدقيقة**، سواء كانت أبحاثاً مخبرية أو ميدانية أو نظرية.
2. **تطوير قدرات الطلبة الباحثين** عبر الإشراف العلمى، التدريب المستمر، والدعم فى إعداد مقترحات بحثية متكاملة.
3. **مراجعة مقترحات الطلبة** والتأكد من سلامتها المنهجية وأصالتها العلمية وتوافقها مع أخلاقيات البحث.

4. **تنظيم ورش عمل وندوات ودورات تدريبية** حول مناهج البحث المختلفة لتطوير معارف أعضاء هيئة التدريس والطلبة.
5. **تشجيع أعضاء هيئة التدريس على الانخراط فى المشاريع البحثية** الجماعية والفردية، ودعم نشر أبحاثهم فى مجلات محكمة.
6. **دعم البحوث التطبيقية** المرتبطة باحتياجات المجتمع الليبى، بما يسهم فى معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
7. **الإشراف على إصدار المجلة العلمية الخاصة بالجامعة** وضمان التزامها بمعايير التحكيم الدولى.
8. **متابعة الجوانب الأخلاقية للبحوث** عبر لجنة مختصة تمنح التصاريح الأخلاقية وتضمن الالتزام بالقوانين المهنية.
9. **تعزيز التعاون الأكاديمى** مع الجامعات المحلية والدولية لتبادل الخبرات وتنظيم فعاليات ومشاريع مشتركة.

الهدف الأول: تشجيع البحث العلمى الرصين القائم على المنهجية العلمية الدقيقة

يُعد تشجيع البحث العلمى الرصين من أهم المرتكزات التى يعمل عليها مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة، إذ يضع هذا الهدف فى صدارة أولوياته لضمان أن تكون جميع الدراسات التى تُجرى داخل الجامعة متوافقة مع المعايير العلمية العالمية. فالبحث الرصين ليس مجرد نشاط أكاديمى يُضاف إلى السجل الجامعى، بل هو عملية معرفية متكاملة تقوم على منهجية دقيقة، وأصالة فكرية، وقدرة على الإسهام فى تطوير المعرفة وحل المشكلات.

يركز المكتب فى هذا الهدف على تعزيز التزام الباحثين ـ سواء كانوا طلبة أو أعضاء هيئة تدريس ـ بمبادئ المنهجية العلمية. ويشمل ذلك صياغة أسئلة بحثية واضحة، وضع فرضيات قابلة للاختبار، استخدام أدوات جمع بيانات معتمدة، وتحليل النتائج وفق أساليب إحصائية دقيقة. كما يُعزز المكتب أهمية اتباع معايير أخلاقية فى جميع المراحل، بدءاً من اختيار موضوع البحث وحتى عرض النتائج. فالدقة المنهجية والأمانة العلمية عنصران لا ينفصلان عن مفهوم البحث الرصين.

وتتم ترجمة هذا الهدف إلى ممارسات عملية من خلال توفير بيئة داعمة تساعد الباحثين على الوصول إلى مصادر معرفية متنوعة. فيعمل المكتب على تزويد المكتبة الجامعية بكتب ومراجع حديثة، وربطها بقواعد بيانات إلكترونية عالمية مثل *Scopus* و*ScienceDirect*. كما يُوفر دورات تدريبية فى استخدام

البرامج البحثية والإحصائية مثل SPSS وNVivo، مما يُمكّن الباحثين من تحليل بياناتهم بشكل احترافى. إضافة إلى ذلك، يُنظم المكتب ورش عمل حول كتابة المقترحات البحثية وصياغة المقالات العلمية وفق متطلبات المجلات المحكمة.

ويُعزز المكتب من ثقافة النشر العلمى المبنى على المنهجية الدقيقة عبر تشجيع الباحثين على نشر أبحاثهم فى مجلات دولية ذات معامل تأثير، بما يُسهم فى رفع تصنيف الجامعة وزيادة الاستشهادات بها. كما يشجع على عرض الأبحاث فى مؤتمرات محلية ودولية، حيث يُمثل النقاش الأكاديمى وسيلة لتطوير الأفكار وصقل النتائج. هذا التوجه لا يخدم الباحث الفرد فحسب، بل يُسهم فى رفع سمعة الجامعة وإبراز قدرتها على إنتاج معرفة أصيلة.

ولا يغفل المكتب جانب التخصصات المتعددة، إذ يُشجع على الجمع بين الأبحاث المخبرية والتطبيقية والميدانية والنظرية. فالبحوث المخبرية تُسهم فى إنتاج معرفة علمية دقيقة فى مجالات مثل الطب والهندسة، بينما تُمكن الدراسات الميدانية من فهم الظواهر الاجتماعية والاقتصادية عبر التفاعل المباشر مع الواقع. أما البحوث النظرية فتُعزز من تطوير الأطر المفاهيمية وتفسير الظواهر من زوايا جديدة. هذا التنوع يضمن شمولية المعرفة ويُعزز من ثراء الإنتاج العلمى للجامعة.

إن تشجيع البحث العلمى الرصين وفق المنهجية الدقيقة يُحقق عدة مكاسب استراتيجية: فهو يُسهم فى بناء سمعة أكاديمية قوية للجامعة، ويُعزز من قدرات الطلبة والأساتذة، ويُوفر للمجتمع بحوثاً ذات قيمة عملية يمكن أن تُسهم فى صياغة السياسات العامة. ومن خلال هذا الهدف، يسعى المكتب إلى ترسيخ ثقافة بحثية متكاملة تجعل الجامعة مركزاً للإبداع الفكرى والإنتاج المعرفى، وبيت خبرة للمجتمع الليبى.

الهدف الثانى: تطوير قدرات الطلبة الباحثين عبر الإشراف العلمى والتدريب المستمر والدعم

يُدرك مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة أن الطلبة الباحثين يمثلون الجيل القادم الذى سيقود مسيرة البحث العلمى فى ليبيا، وأن الاستثمار فى قدراتهم منذ المراحل الأولى هو الضمان الحقيقى لبناء قاعدة معرفية صلبة ومستدامة. لذلك يُعتبر تطوير قدراتهم عبر الإشراف العلمى الدقيق، والتدريب المستمر، والدعم المادى والمعنوى هدفاً استراتيجياً يضعه المكتب فى مقدمة أولوياته.

ينطلق المكتب من مبدأ أساسى يتمثل فى أن البحث ليس مجرد متطلب أكاديمى للتخرج، بل هو عملية تربوية وعلمية تُسهم فى تشكيل شخصية الطالب كباحث مستقل قادر على صياغة الأسئلة، اختبار الفرضيات، وتحليل البيانات. ومن هنا يأتى دور الإشراف العلمى الذى يُعد العمود الفقرى لنجاح أى مشروع بحثى. فالمكتب يعمل على وضع معايير واضحة لاختيار المشرفين الأكاديميين، وتزويدهم بأدوات تدريبية تساعدهم على متابعة الطلبة وتوجيههم نحو المسار الصحيح، مع التأكيد على أهمية التفاعل المستمر بين المشرف والطالب من خلال لقاءات دورية.

أما التدريب المستمر فيأخذ أشكالاً متعددة. فالمكتب يُنظم ورش عمل متخصصة فى كتابة مقترحات البحث، استخدام البرمجيات الإحصائية، وتقنيات البحث الميدانى. كما يُوفر دورات فى مهارات العرض الأكاديمى، وأساليب كتابة المقالات العلمية للنشر، وأسس مراجعة الأدبيات. هذه التدريبات تُسهم فى صقل مهارات الطلبة وتعزز ثقتهم بأنفسهم كباحثين قادرين على مواجهة التحديات العلمية. ويُشجع المكتب الطلبة على حضور مؤتمرات وندوات محلية ودولية، حيث تُعتبر هذه الفعاليات منصات مهمة للتفاعل مع خبراء وباحثين آخرين، وتُكسبهم خبرات عملية تتجاوز حدود الصفوف الدراسية.

ويُولى المكتب اهتماماً خاصاً بالدعم المادى والمعنوى. فعلى الصعيد المالى، يسعى إلى توفير تمويل محدود لمشاريع الطلبة المتميزة، أو على الأقل تغطية تكاليف أساسية مثل الطباعة، الاستبيانات، أو بعض الأجهزة البحثية البسيطة. وعلى الصعيد المعنوى، يُوفر المكتب خدمات استشارية عبر لقاءات إرشادية تساعد الطلبة على تجاوز العقبات النفسية أو المنهجية التى قد تواجههم أثناء إعداد أبحاثهم. كما يُشجع على العمل الجماعى ضمن فرق بحثية طلابية متعددة التخصصات، مما يعزز روح التعاون والتعلم المتبادل.

ولا يقف دعم المكتب عند حدود تنفيذ البحث، بل يمتد إلى مرحلة النشر. فالطلبة يُشجعون على تحويل مشاريع تخرجهم أو أبحاث الماجستير إلى مقالات قابلة للنشر فى المجلات المحكمة. ويُقدم المكتب لهم الدعم الفنى والإشرافى لمساعدتهم على صياغة المقالات وفق متطلبات النشر الدولى. هذا الانخراط المبكر فى النشر يُعزز فرصهم الأكاديمية والمهنية، ويُكسب الجامعة بدورها سمعة طيبة عبر زيادة إنتاجها البحثى.

إن تطوير قدرات الطلبة الباحثين لا يُعتبر مجرد هدف تكميلى، بل هو استثمار فى المستقبل. فمن خلال هذا الهدف، يسعى المكتب إلى بناء جيل من الباحثين الليبيين الذين يمتلكون أدوات البحث العلمى الحديثة، ويلتزمون بالأخلاقيات الأكاديمية، ويُسهمون بفعالية فى خدمة مجتمعهم. وبذلك، يُحقق المكتب توازناً بين

بناء القدرات الفردية للطلبة، وتعزيز المكانة المؤسسية للجامعة كمنصة لإعداد الباحثين المؤهلين علمياً وأكاديمي.

الهدف الثالث: مراجعة مقترحات الطلبة والتأكد من سلامتها المنهجية وأصالتها العلمية وتوافقها مع أخلاقيات البحث

يمثل مراجعة مقترحات الطلبة خطوة محورية فى دورة البحث العلمى، حيث يحرص مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة على ضمان أن تكون المشاريع البحثية التى يقدمها الطلبة متسقة مع المعايير الأكاديمية العالمية ومع ضوابط النزاهة العلمية. ويُدرك المكتب أن المقترح البحثى ليس مجرد ورقة أولية، بل هو الخريطة التى توجه الباحث خلال جميع مراحل دراسته، ومن ثم فإن جودة المقترح تحدد بشكل مباشر قيمة النتائج التى سيتم التوصل إليها لاحقاً.

ينطلق المكتب فى هذا الهدف من مبدأ أن كل مقترح بحثى ينبغى أن يُظهر وضوحاً فى صياغة المشكلة البحثية، ودقة فى تحديد أهداف الدراسة، ومنهجية قابلة للتنفيذ، وأصالة فى اختيار الموضوع. لذلك يقوم المكتب بتشكيل لجان أكاديمية متخصصة تتولى مراجعة المقترحات المقدمة من الطلبة. هذه اللجان تضم أساتذة وخبراء فى مناهج البحث، حيث يقومون بتقييم عناصر المقترح بدقة، بما فى ذلك سؤال البحث، مراجعة الأدبيات، خطة جمع البيانات، وأدوات التحليل المقترحة. ويُعتبر هذا التقييم وسيلة لضمان أن البحث لن يكون مجرد تكرار لدراسات سابقة، بل إضافة نوعية تسد فجوة معرفية حقيقية.

ويولى المكتب اهتماماً خاصاً بالسلامة المنهجية، حيث يُشدد على أن تكون المقترحات مبنية على أسس علمية واضحة. فالمكتب يرفض المقترحات التى تعتمد على منهجيات ضعيفة أو غير دقيقة، أو تلك التى تفتقر إلى خطة واضحة لتحليل البيانات. كما يقوم بتقديم توصيات للطلبة لتحسين أدوات البحث أو تعديل الفرضيات بما يضمن ملاءمتها للموضوع المدروس. ومن خلال هذه العملية، يتعلم الطلبة كيف يُصيغون بحوثاً رصينة تُراعى الدقة العلمية.

أما من ناحية الأصالة، فيحرص المكتب على أن تكون المقترحات ذات موضوعات مبتكرة تخدم احتياجات المجتمع الليبى وتُسهم فى إثراء المعرفة. لذلك يُشجع الطلبة على اختيار موضوعات جديدة تتعلق بقضايا الصحة العامة، الاقتصاد المحلى، البيئة، أو التعليم، بحيث تكون للدراسة جدوى عملية ومردود مباشر على المجتمع. ويُوفر المكتب جلسات استشارية لمساعدة الطلبة فى تحديد الفجوات البحثية عبر مراجعة الأدبيات السابقة واستخدام قواعد بيانات علمية دولية.

ويتجلى الدور الأخلاقى للمكتب فى التأكد من توافق المقترحات مع ضوابط أخلاقيات البحث العلمى. فالمكتب يُلزم الطلبة بالحصول على موافقات أخلاقية خاصة إذا كان البحث يتضمن جمع بيانات من أفراد أو مؤسسات. وتشمل هذه الموافقات ضمان سرية المعلومات، والحصول على موافقة المشاركين المستنيرة، وتجنب أى ممارسات قد تُعرضهم للخطر. كما يُشدد المكتب على ضرورة توثيق جميع المراجع بدقة لتجنب الانتحال أو السرقة الفكرية.

ولا يتوقف دور المكتب عند عملية المراجعة فحسب، بل يُعتبر العملية التعليمية فى حد ذاتها، حيث يتم تزويد الطلبة بتغذية راجعة مفصلة حول نقاط القوة والضعف فى مقترحاتهم. هذه الملاحظات تساعدهم على تطوير مهاراتهم فى التفكير النقدى والتحليل المنهجى. وبذلك يصبح إعداد المقترح البحثى فرصة لبناء قدرات الطلبة وتعزيز التزامهم بالمعايير الأكاديمية.

إن مراجعة مقترحات الطلبة تُعتبر ضمانة لجودة الأبحاث، وصمام أمان يحفظ الجامعة من الأبحاث الضعيفة أو غير الأخلاقية. ومن خلال هذا الهدف، يسعى مكتب البحوث إلى بناء ثقافة أكاديمية قائمة على التخطيط الجيد، والدقة المنهجية، والنزاهة العلمية، مما يجعل أبحاث الطلبة أكثر تأثيراً وجدوى سواء داخل الجامعة أو فى المجتمع الليبى بشكل عام.

الهدف الرابع: تنظيم ورش عمل وندوات ودورات تدريبية حول مناهج البحث المختلفة لتطوير معارف أعضاء هيئة التدريس والطلبة

يُدرك مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة أن البحث العلمى لا يمكن أن يزدهر إلا من خلال بناء قدرات معرفية ومنهجية مستمرة، ولذلك يأتى تنظيم ورش العمل والندوات والدورات التدريبية كجزء أساسى من استراتيجيته لتطوير المعارف الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة على حد سواء. فالأنشطة التدريبية لا تُعد مجرد فعاليات جانبية، بل هى أدوات فاعلة لإحداث تغيير حقيقى فى الفكر والممارسة البحثية، بما ينعكس على جودة المخرجات العلمية للجامعة.

تبدأ هذه الجهود من خلال تحديد الاحتياجات التدريبية الفعلية للباحثين. فالمكتب يُجرى استبيانات ومشاورات مع الأساتذة والطلبة لتحديد أوجه القصور المنهجى أو التقنى لديهم، ثم يُصمم البرامج التدريبية بما يتناسب مع هذه الاحتياجات. على سبيل المثال، إذا أظهرت الاستبيانات أن عدداً من الطلبة يفتقرون إلى المهارات فى استخدام برامج التحليل الإحصائى، يتم تنظيم دورة متخصصة فى SPSS أو R. وإذا تبين أن أعضاء هيئة التدريس بحاجة إلى تدريب متقدم فى تصميم الدراسات المختلطة، يتم عقد

ورشة عمل تجمع بين المناهج الكمية والكيفية. هذه المرونة تضمن أن تكون البرامج التدريبية ذات صلة مباشرة بالمشكلات الواقعية التى يواجهها الباحثون.

ولا يقتصر الأمر على الجوانب التقنية، بل يشمل أيضاً الجوانب الفكرية والأخلاقية. فالمكتب ينظم ندوات توعوية حول أخلاقيات البحث العلمى، مثل أهمية الموافقة المستنيرة للمشاركين، وكيفية تجنب الانتحال، وطرق توثيق المراجع وفق المعايير الدولية. كما يتم تنظيم حلقات نقاش حول مناهج البحث الحديثة، مثل تحليل المحتوى، النمذجة الإحصائية المتقدمة، أو أساليب البحث الرقمى باستخدام البيانات الكبيرة. هذه الندوات تفتح آفاقاً جديدة أمام الباحثين وتُشجعهم على استكشاف أدوات ومنهجيات مبتكرة.

وإلى جانب الورش والندوات، يسعى المكتب إلى إدخال ثقافة التعليم المستمر عبر الدورات التدريبية طويلة الأمد. فهناك برامج تمتد لأسابيع تُغطى مراحل إعداد البحث خطوة بخطوة، بدءاً من صياغة السؤال البحثى، مروراً بجمع البيانات وتحليلها، وانتهاءً بكتابة النتائج ونشرها. هذه البرامج تمنح المشاركين فرصة للتعلم العملى والتطبيقى، حيث يتم تكليفهم بمهام عملية تُطبق مباشرة على مشاريعهم البحثية.

كما يحرص المكتب على الاستفادة من الخبرات المحلية والدولية فى هذه الأنشطة. فهو يستضيف خبراء من جامعات ليبية وعربية ودولية لإلقاء محاضرات أو قيادة ورش متقدمة. هذه الاستضافة لا تُثري المحتوى العلمى فقط، بل تُسهم أيضاً فى بناء شبكات تعاون بحثى بين الجامعة وهذه المؤسسات. ومن خلال هذه الفعاليات، يتم ربط الباحثين بآخر التطورات العالمية فى مناهج البحث وأساليبه.

ويُضاف إلى ذلك أن هذه الأنشطة لا تخدم الباحثين فحسب، بل تُسهم فى رفع مكانة الجامعة نفسها. فتنظيم ورش عمل وندوات متخصصة يُعزز من سمعة الجامعة كمؤسسة نشطة أكاديمياً، قادرة على إنتاج ونقل المعرفة. كما تُسهم هذه الفعاليات فى رفع مستوى الوعى المجتمعى بدور الجامعة فى تطوير البحث العلمى وخدمة المجتمع.

إن تنظيم ورش العمل والندوات والدورات التدريبية يمثل أداة استراتيجية لمكتب البحوث، لأنه يُمكّن الباحثين من مواكبة التطورات المستجدة، ويُعزز من قدراتهم العلمية والتقنية، ويُرسخ ثقافة التعلم المستمر داخل الجامعة. ومن خلال هذا الهدف، يسعى المكتب إلى خلق بيئة أكاديمية ديناميكية، قادرة على الاستجابة للتحديات البحثية، وقادرة على تخريج باحثين متميزين يسهمون فى بناء مجتمع المعرفة فى ليبيا.

الهدف الخامس: تشجيع أعضاء هيئة التدريس على الانخراط فى المشاريع البحثية الجماعية والفردية، ودعم نشر أبحاثهم فى مجلات علمية محكمة

يضع مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة دعم أعضاء هيئة التدريس ضمن أولوياته، إدراكًا منه بأن الأساتذة هم العمود الفقرى للعملية البحثية، وأن انخراطهم الفعّال فى المشاريع العلمية يُمثل رافعة أساسية لرفع مستوى الجامعة علميًا وتصنيفها أكاديميًا. ويأتى هذا الهدف ليؤكد على أن البحث ليس مجرد نشاط فردى منعزل، بل هو منظومة متكاملة تجمع بين العمل الجماعى والإبداع الفردى، وتترجم إلى نشر علمى يضمن للجامعة موقعًا متميزًا فى الساحة الأكاديمية.

فى جانب المشاريع الفردية، يشجع المكتب الأساتذة على تطوير أفكار بحثية أصيلة تستند إلى خبراتهم العلمية ومجالات تخصصهم. فالمشاريع الفردية تُعد فرصة لإبراز الإبداع الشخصى وتطوير مسارات بحثية متعمقة تُضيف إلى رصيد الجامعة. ويُوفر المكتب الدعم اللازم من خلال مراجعة المقترحات البحثية، وتقديم التوجيه حول اختيار المنهجيات المناسبة، وكذلك توفير مصادر معرفية وقواعد بيانات علمية تُعين الباحث على إتمام دراسته بجودة عالية.

أما المشاريع الجماعية، فيرى المكتب أنها تمثل الاتجاه الأحدث فى البحث العلمى المعاصر، حيث تُعالج القضايا الكبرى عبر تعاون بين عدة تخصصات. ومن هنا، يُشجع المكتب على تكوين فرق بحثية تضم أساتذة من أقسام مختلفة، بل ويحفز التعاون مع جامعات أخرى داخل ليبيا وخارجها. هذه المشاريع البينية تُمكّن من إنتاج أبحاث شمولية تعالج مشكلات معقدة مثل الأمن الغذائى، الصحة العامة، التغير المناخى، والتعليم. كما أن العمل الجماعى يُسهم فى تبادل الخبرات، وتوسيع شبكة العلاقات الأكاديمية، ويزيد من فرص الحصول على تمويل من جهات مانحة، نظرًا لأن الجهات الممولة عادة ما تفضل المشاريع التعاونية متعددة التخصصات.

وبالتوازى مع تشجيع الانخراط فى المشاريع، يعمل المكتب على دعم عملية النشر العلمى كنتاج طبيعى لهذه الجهود. فالنشر فى مجلات علمية محكمة يُعتبر معيارًا أساسيًا للحكم على جودة الأبحاث ومدى تأثيرها. لذلك يُوفر المكتب ورش عمل متخصصة فى كتابة المقالات الأكاديمية، وكيفية التعامل مع دوريات ذات معامل تأثير مرتفع. كما يُساعد الأساتذة على اختيار المجلات المناسبة، وتجنب المجلات الوهمية أو غير المعترف بها. وإلى جانب التدريب، يسعى المكتب إلى توفير دعم لوجستى ومادى للمساعدة فى تغطية رسوم النشر عند الحاجة، خاصة بالنسبة للمجلات العالمية ذات الرسوم المرتفعة.

ويُضاف إلى ذلك أن المكتب يعمل على تحفيز الأساتذة من خلال وضع نظام تكريم للأبحاث المتميزة، بحيث يتم الإعلان سنويًا عن أفضل الأبحاث المنشورة وتكريم أصحابها. هذا التحفيز يُسهم فى خلق ثقافة تنافسية إيجابية بين أعضاء هيئة التدريس، ويدفعهم إلى الالتزام بالجودة والابتكار. كما يتم تشجيعهم على المشاركة فى مؤتمرات دولية، حيث يُتيح عرض الأبحاث على منصات عالمية فرصة أكبر للانتشار والاعتراف الدولى.

إن تشجيع أعضاء هيئة التدريس على الانخراط فى المشاريع البحثية، سواء الفردية أو الجماعية، ودعم نشر أبحاثهم فى مجلات محكمة، يُمثل استثمارًا استراتيجيًا فى رأس المال الأكاديمى للجامعة. فكل مشروع ناجح وكل ورقة منشورة تُعزز من سمعة الجامعة، وتجعلها أكثر قدرة على المنافسة، وتُثبت قدرتها على أن تكون مركزًا علميًا مرموقًا فى ليبيا والمنطقة. ومن خلال هذا الهدف، يترسخ دور الأساتذة كباحثين فاعلين، ويترسخ دور المكتب كحاضنة للإبداع والإنتاج العلمى الرفيع.

الهدف السادس: دعم البحوث التطبيقية المرتبطة باحتياجات المجتمع الليبى

يُدرك مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة أن الدور الجوهرى للبحث العلمى لا يقتصر على إثراء المعرفة النظرية أو رفع التصنيف الأكاديمى، بل يتعداه ليُسهم بشكل مباشر فى خدمة المجتمع وتطويره. ومن هنا يضع المكتب دعم البحوث التطبيقية كأحد أهم أهدافه الاستراتيجية، انطلاقًا من الحاجة الملحة لبحوث تُعالج القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التى تواجه ليبيا. فالجامعة، باعتبارها مؤسسة تعليمية وطنية، تتحمل مسؤولية المشاركة الفاعلة فى حل مشكلات المجتمع وتقديم حلول واقعية قائمة على الأدلة العلمية.

يتمثل الدعم الذى يقدمه المكتب أولاً فى توجيه الباحثين، سواء كانوا طلبة أو أساتذة، نحو اختيار موضوعات ذات صلة مباشرة بالواقع الليبى. فالمكتب يشجع الدراسات التى تُعالج قضايا الصحة العامة مثل انتشار الأمراض المزمنة، أو مشكلات البطالة والفقر، أو التحديات البيئية كالتلوث وإدارة المياه. هذا التوجيه يضمن أن تكون نتائج الأبحاث قابلة للتطبيق، وأن تُحدث تأثيرًا ملموسًا يتجاوز حدود الجامعة.

ويعمل المكتب على توفير آليات دعم متعددة للبحوث التطبيقية. فهناك تسهيلات للحصول على بيانات من المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص عبر شراكات رسمية تُبرمها الجامعة، مما يُسهل عملية جمع المعلومات الميدانية. كما يُوفر المكتب استشارات منهجية تساعد الباحثين على تصميم دراسات ميدانية

قوية، تُراعى معايير الدقة والتمثيل العينى، وتنتج بيانات يمكن الاعتماد عليها فى صياغة توصيات عملية. إضافة إلى ذلك، يتم توفير ورش عمل فى تقنيات التحليل الكمى والنوعى بما يُمكّن الباحثين من تفسير بياناتهم بعمق.

ولا يقتصر دور المكتب على مرحلة التنفيذ، بل يمتد إلى دعم عملية توظيف نتائج البحوث فى خدمة المجتمع. فالمكتب يُنظم ندوات لعرض نتائج الدراسات التطبيقية على صناع القرار، سواء فى المؤسسات الحكومية أو فى المنظمات غير الحكومية. كما يُشجع الباحثين على صياغة ملخصات تنفيذية موجهة للجهات المعنية، تُقدم النتائج بلغة مبسطة وتُترجمها إلى توصيات قابلة للتطبيق. هذه الاستراتيجية تُعزز من تأثير البحوث، وتجعلها أداة عملية فى رسم السياسات العامة.

ويُدرك المكتب أن دعم البحوث التطبيقية يُسهم أيضاً فى رفع مكانة الجامعة على المستوى الوطنى. فكلما كانت الجامعة قادرة على تقديم حلول حقيقية لمشكلات المجتمع، زادت ثقة الجهات الحكومية والمجتمع المدنى بها كشريك موثوق. كما أن هذا التوجه يُعزز من فرص الجامعة فى الحصول على تمويل لمشاريع مستقبلية، حيث تُفضل الجهات المانحة عادةً البحوث ذات الجدوى العملية.

كما يسعى المكتب إلى إشراك الطلبة بشكل فاعل فى البحوث التطبيقية، من خلال مشاريع تخرج مرتبطة بقضايا مجتمعية محددة، أو من خلال فرق بحثية طلابية تعمل جنبًا إلى جنب مع أعضاء هيئة التدريس. هذه المشاركة تمنح الطلبة خبرات عملية وتُكسبهم وعياً مجتمعياً، بحيث يُدركون أن البحث ليس نشاطاً أكاديمياً معزولاً، بل وسيلة للتغيير الاجتماعى والتنمية.

إن دعم البحوث التطبيقية يُمثل صلة الوصل بين الجامعة والمجتمع، ويُجسد دور الجامعة كمؤسسة فاعلة تُسهم فى معالجة التحديات الوطنية. ومن خلال هذا الهدف، يؤكد مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة أنه لا يكتفى بإنتاج معرفة نظرية، بل يسعى إلى إنتاج معرفة نافعة، تُترجم إلى حلول عملية، وتُحدث فرقاً حقيقياً فى حياة الناس، وتُعزز من مسيرة التنمية المستدامة فى ليبيا.

الهدف السابع: الإشراف على إصدار المجلة العلمية الخاصة بالجامعة وضمان التزامها بمعايير التحكيم الدولى

يمثل إصدار مجلة علمية محكمة إحدى العلامات البارزة التى تُرسخ مكانة الجامعات، وتُعزز من حضورها فى المجتمع الأكاديمى، وهو ما يسعى مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة إلى تحقيقه عبر الإشراف على المجلة العلمية الخاصة بالجامعة وضمان توافقها مع أرفع معايير التحكيم الدولى.

فالمجلة العلمية ليست مجرد وعاء لنشر الأبحاث، بل هى منصة معرفية تسهم فى صياغة هوية الجامعة البحثية، وتُعد مرآة تُعكس من خلالها جودة المخرجات الأكاديمية ومدى التزامها بالقيم العلمية والأخلاقية.

يحرص المكتب على أن تُخضع جميع الأبحاث المقدمة للنشر لعملية تحكيم صارمة تعتمد على المراجعة المزدوجة المجهولة(Double-Blind Review) ، بما يضمن النزاهة والشفافية ويُجنب أى تحيز شخصى. وتشمل هذه العملية تقييم الأصالة العلمية للبحث، دقة المنهجية، وضوح النتائج، ومدى إسهامه فى سد فجوة معرفية أو معالجة قضية عملية. وبهذا الشكل، يتم الحفاظ على سمعة المجلة كمصدر موثوق للأبحاث الأصيلة.

كما يعمل المكتب على تطوير البنية التحتية للمجلة بحيث تتوافق مع المتطلبات العالمية للنشر الأكاديمى. فالمجلة تُدار عبر نظام إلكترونى متكامل يُتيح للباحثين تقديم مقالاتهم، متابعة عملية التحكيم، والحصول على تقارير مفصلة من المحكمين. هذا النظام يُسهل الإجراءات ويوفر الشفافية الكاملة للباحثين. كذلك، يُشرف المكتب على الالتزام بمعايير النشر المفتوح (Open Access) بما يسمح بتوسيع دائرة الانتشار والوصول للأبحاث على نطاق عالمى.

ولأن الوصول إلى التصنيفات العالمية مثل *Scopus* و*Web of Science* يمثل هدفاً استراتيجياً، يعمل المكتب على رفع جودة المجلة تدريجيًا عبر تحسين المعايير التحريرية، وتطبيق أنظمة توثيق معترف بها مثل APA أوVancouver ، والحرص على الانتظام فى إصدار الأعداد فى مواعيدها. كما يسعى المكتب إلى استقطاب هيئة تحرير من أساتذة مرموقين داخل ليبيا وخارجها، مما يُكسب المجلة مصداقية إضافية، ويزيد من فرصها للقبول فى قواعد البيانات الدولية.

ولا يقتصر الاهتمام بالمجلة على جانبها المؤسسى فقط، بل يُنظر إليها كأداة تعليمية للطلبة. فالمكتب يشجع الطلبة على المشاركة فى إعداد مقالات علمية مستندة إلى أبحاثهم، سواء كانت مشاريع تخرج أو دراسات عليا، بعد تهيئتها للنشر وفق المعايير المطلوبة. هذا الانخراط المبكر يُكسب الطلبة خبرة عملية فى الكتابة الأكاديمية ويُعزز من ثقتهم كباحثين ناشئين.

كما يُنظم المكتب ورش عمل حول كيفية إعداد مقالات للنشر، وكيفية التعامل مع ملاحظات المحكمين، مما يُساعد الباحثين الشباب على اجتياز العقبات التى قد تواجههم. ومن خلال هذه الجهود، تتحول المجلة من مجرد وعاء للنشر إلى مدرسة للتدريب العملى على البحث والكتابة الأكاديمية.

إن الإشراف على إصدار المجلة العلمية الخاصة بالجامعة ليس نشاطًا شكليًا، بل هو مشروع استراتيجى يهدف إلى جعل الجامعة مرجعًا بحثيًا معترفًا به محليًا ودوليًا. فالمجلة تُرسخ هوية الجامعة، وتُعزز سمعتها الأكاديمية، وتفتح آفاقًا للباحثين لنشر أبحاثهم فى منصة تحترم القيم العلمية وتلتزم بأعلى معايير الجودة. ومن خلال هذا الهدف، يضع مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة حجر أساس لبناء مؤسسة أكاديمية راسخة تُسهم فى الحراك العلمى الليبى والعالمى.

الهدف الثامن: متابعة الجوانب الأخلاقية للبحوث عبر لجنة مختصة تمنح التصاريح الأخلاقية

تُعد الجوانب الأخلاقية من الركائز الجوهرية فى البحث العلمى، حيث تمثل الضمانة الحقيقية لنزاهة النتائج وموثوقية المخرجات، كما تشكل خط الدفاع الأول عن سمعة المؤسسة الأكاديمية ومصداقيتها. وانطلاقًا من هذا الفهم، يضع مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة متابعة الجوانب الأخلاقية للبحوث كهدف استراتيجى أساسى، من خلال لجنة مختصة تُعنى بمراجعة المشاريع البحثية والتأكد من توافقها مع القوانين والمعايير المهنية والأخلاقية، ومنح التصاريح الأخلاقية اللازمة قبل الشروع فى تنفيذها.

تعمل هذه اللجنة وفق آلية دقيقة تبدأ من استلام المقترح البحثى، مرورًا بتقييم منهجيته، ووصولًا إلى تحديد مدى التزامه بالمعايير الأخلاقية. وتشمل عملية المراجعة التأكد من حماية حقوق المشاركين فى الدراسات، وضمان سرية المعلومات، والحصول على موافقة مستنيرة مكتوبة منهم قبل جمع أى بيانات. كما تتحقق اللجنة من خلو البحث من أى مخاطر جسدية أو نفسية على المشاركين، أو من أى ممارسات استغلالية أو تمييزية، بما يتماشى مع المعايير الدولية مثل إعلان هلسنكى لأخلاقيات البحوث الطبية.

ويشمل عمل اللجنة أيضاً التحقق من النزاهة الأكاديمية للباحثين أنفسهم. فهى تُشدد على أهمية الأمانة العلمية فى توثيق المراجع، وتجنب السرقات الفكرية، وضمان دقة البيانات المجمعة وعدم التلاعب بها. وفى حالة وجود قصور أو ملاحظات، تقدم اللجنة تغذية راجعة واضحة للباحث لتعديل مقترحه بما يضمن تلافي أى خلل قبل منح الموافقة النهائية. هذا النهج لا يحمى المشاركين فحسب، بل يُسهم فى بناء ثقافة أكاديمية قائمة على الشفافية والمسؤولية.

ومن الجوانب المهمة أيضاً دور اللجنة فى مراجعة الأبحاث التطبيقية الميدانية المرتبطة بقضايا حساسة مثل الصحة العامة أو السلوك الاجتماعى. ففى مثل هذه الدراسات، يكون التعامل مع بيانات شخصية أو ميدانية أمرًا معقدًا يتطلب التزامًا مضاعفًا بالسرية وحماية الخصوصية. وهنا تضع اللجنة إرشادات دقيقة

للباحثين حول كيفية تخزين البيانات، ومن يمكنه الاطلاع عليها، ومدة الاحتفاظ بها، بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

ولا يقف عمل المكتب عند مجرد الرقابة، بل يمتد ليشمل التثقيف والتوعية. فالمكتب ينظم ورش عمل للطلبة والأساتذة حول مبادئ أخلاقيات البحث، مثل الموافقة المستنيرة، حماية البيانات، إدارة تعارض المصالح، وتجنب الانتحال. كما يُصدر كتيبات إرشادية تتضمن القوانين المحلية والدولية ذات الصلة، مما يُساعد الباحثين على استيعاب الأبعاد الأخلاقية لمشاريعهم قبل تقديمها للمراجعة.

إن الالتزام بالأخلاقيات لا يمثل عبئًا على الباحث، بل هو عنصر أساسى فى جودة البحث، حيث يُكسب نتائجه مصداقية وشرعية، ويُسهم فى تعزيز ثقة المجتمع الأكاديمى والجمهور العام بالجامعة. كما يُجنب الجامعة الدخول فى نزاعات قانونية أو مهنية قد تضر بسمعتها. ومن خلال هذه السياسات، يسعى مكتب البحوث إلى جعل جامعة الريادة الأهلية بدرنة نموذجًا يُحتذى به فى النزاهة الأكاديمية والالتزام الأخلاقى.

وبهذا الهدف، يُرسخ المكتب قناعة أن البحث العلمى لا يُقاس فقط بمدى دقته المنهجية، بل أيضاً بمدى احترامه للقيم الإنسانية والأخلاقية. فالجامعة لا تطمح لأن تكون مجرد مؤسسة منتجة للأبحاث، بل تسعى لأن تكون مؤسسة مسؤولة، تحترم الإنسان والمجتمع، وتُعزز مبادئ العدالة والنزاهة فى كل نشاط بحثى يُجرى تحت مظلتها.

الهدف التاسع: تعزيز التعاون الأكاديمى مع الجامعات المحلية والدولية

يُدرك مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة أن البحث العلمى فى القرن الحادى والعشرين لم يعد نشاطًا فرديًا محدودًا داخل أسوار الجامعة، بل أصبح ممارسة جماعية تتطلب انفتاحًا واسعًا على محيط محلى ودولى. ومن هنا يأتى تعزيز التعاون الأكاديمى مع الجامعات والمؤسسات البحثية الأخرى كهدف استراتيجى أساسى، يهدف إلى تبادل الخبرات، توسيع شبكة العلاقات العلمية، وتوليد أبحاث أكثر عمقًا وتأثيرًا.

فعلى الصعيد المحلى، يسعى المكتب إلى إقامة شراكات مع الجامعات الحكومية والأهلية فى ليبيا، من خلال توقيع مذكرات تفاهم وتنظيم فعاليات مشتركة مثل المؤتمرات والندوات. هذه الشراكات لا تقتصر على تبادل المحاضرين أو المشاركة فى المؤتمرات، بل تمتد إلى الإشراف المشترك على رسائل الماجستير والدكتوراه، وتأسيس مشاريع بحثية بينية تُعالج قضايا وطنية ملحة مثل الأمن الغذائى أو

إصلاح التعليم أو التغير المناخى. كما يسعى المكتب إلى مد جسور التعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية، بحيث تُسهم نتائج الأبحاث الجامعية فى دعم السياسات العامة وصياغة خطط التنمية الوطنية.

أما على المستوى الإقليمى والدولى، فإن المكتب يضع نصب عينيه بناء علاقات استراتيجية مع جامعات مرموقة ومراكز أبحاث متقدمة. فالتعاون الدولى يُتيح للجامعة فرصًا واسعة للمشاركة فى مشاريع ممولة من جهات مانحة دولية مثل الاتحاد الأوروبى أو اليونسكو، كما يُسهم فى إدماج أساتذتها وطلبتها فى فرق بحثية متعددة الجنسيات. هذه المشاركة لا تعزز فقط من جودة الأبحاث، بل ترفع من سمعة الجامعة وتُزيد من معدلات الاستشهاد الدولى بأبحاثها.

ويُعطى المكتب أهمية خاصة للتبادل الأكاديمى، سواء من خلال استقدام باحثين زائرين إلى الجامعة أو إيفاد أساتذة وطلبة إلى مؤسسات أخرى. فهذه المبادرات تُسهم فى تبادل المعارف والتجارب، وتفتح آفاقًا جديدة أمام الباحثين الشباب. كما يُشجع المكتب على إنشاء برامج تدريبية مشتركة، مثل المدارس الصيفية أو الدورات البحثية المكثفة، بالشراكة مع جامعات عربية وأوروبية، بما يُتيح للطلبة والأساتذة الاطلاع على أحدث المناهج البحثية العالمية.

كما يعمل المكتب على الاستفادة من التكنولوجيا فى تعزيز التعاون الأكاديمى. فبفضل المنصات الرقمية، يمكن عقد اجتماعات بحثية عبر الإنترنت، وتنظيم ورش عمل افتراضية، وإدارة مشاريع بحثية مشتركة دون عوائق مكانية. هذا النهج يُقلل من التكلفة ويُوسع من نطاق التعاون ليشمل باحثين من قارات مختلفة.

ويُدرك المكتب أن هذه الشراكات تُعزز من مكانة الجامعة فى التصنيفات الدولية، حيث تُعطى مؤشرات الجودة وزنًا كبيرًا لمستوى التعاون الدولى ومعدل الأبحاث المنشورة بالشراكة مع مؤسسات خارجية. كما أن التعاون يُسهم فى إثراء خبرات الطلبة، إذ يُمكنهم من الاطلاع على ثقافات أكاديمية مختلفة، والتفاعل مع مناهج جديدة، وتوسيع آفاقهم العلمية والمهنية.

إن تعزيز التعاون الأكاديمى مع الجامعات المحلية والدولية ليس مجرد نشاط جانبى، بل هو ركيزة أساسية لتطور الجامعة واستمراريتها. فالتعاون يفتح أبواب التمويل، يُعزز جودة الأبحاث، ويرسخ مكانة الجامعة كمؤسسة علمية منفتحة على العالم، وقادرة على أن تكون فاعلاً رئيسيًا فى الحراك الأكاديمى الوطنى والعالمى. ومن خلال هذا الهدف، يؤكد مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة التزامه برؤية شمولية تجعل من الجامعة مركزًا للتواصل المعرفى والإنتاج العلمى المؤثر.

الرسالة– مكتب البحوث بجامعة الريادة

تمثل الرسالة حجر الزاوية الذى يُجسد هوية مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة، ويُترجم فلسفته فى العمل الأكاديمى والبحثى إلى إطار قيمى واستراتيجى متكامل. فهى ليست مجرد بيان تعريفى، بل وثيقة جامعة تسعى إلى توجيه مسار المكتب نحو تحقيق التميز والالتزام بأعلى معايير الجودة. وقد تم صياغة الرسالة فى صورة تسعة بنود مترابطة، بحيث يشكل كل بند منها محورًا أساسياً يضيف إلى البنية الكلية ويكملها، بما يضمن وضوح التوجه وعمق الغاية.

تُركز هذه البنود على جوانب متعددة، بدءًا من التأكيد على الهوية الأكاديمية والقيم المؤسسية، وصولًا إلى تبنى ثقافة الإلهام والتحفيز، والانفتاح على التحول الرقمى، وتعزيز الاستدامة. ويميز هذه الرسالة أنها جمعت بين البعد المحلى والبعد العالمى، فهى تُشجع على معالجة القضايا الوطنية ذات الأولوية، مثل التعليم والتنمية والهوية الثقافية، وفى الوقت ذاته تُنادى بالانخراط فى القضايا العالمية الكبرى التى تُواجه الإنسانية.

كما تعكس البنود التسعة إدراكًا عميقًا بأن البحث ليس غاية فى ذاته، بل وسيلة للتغيير والتأثير الإيجابى. ولهذا نجدها تُعيد تعريف وظيفة الباحث من مجرد محلل للظواهر إلى شريك فاعل فى صناعة المستقبل، وتُرسخ مبدأ أن الأثر المجتمعى للبحوث هو المعيار الحقيقى لقيمتها. ومن خلال هذه الرسالة الشاملة، يسعى المكتب إلى بناء منظومة بحثية متكاملة تجعل الجامعة بيت خبرة وطنى وإقليمى، وتضعها فى موقع متقدم على خريطة التعليم العالى والبحث العالمى

1. رسالة تقوم على الهوية الأكاديمية والقيم المؤسسية

رسالة مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة تقوم على إرساء هوية بحثية واضحة تُمكّن الجامعة من أن تكون مؤسسة رائدة فى إنتاج المعرفة وخدمة المجتمع المحلى والدولى، وذلك من خلال بناء منظومة أكاديمية تُوازن بين الأصالة والمعاصرة. فالرسالة هنا لا تقتصر على تشجيع البحث العلمى كعملية إجرائية أو تنظيمية، بل تنظر إليه باعتباره مسؤولية معرفية وأخلاقية تجاه الإنسان والبيئة والمستقبل. هذه الرسالة تُترجم رؤية الجامعة إلى ممارسات واقعية، تجعل من البحث العلمى أداة للتأثير والتغيير الإيجابى، وليس مجرد نشاط أكاديمى محدود النطاق. ولعل ما يمنح الرسالة خصوصيتها هو ارتباطها الوثيق بالواقع الليبى وبتحديات المجتمع، إذ ترى أن الجامعة لا يُمكن أن تنغلق على ذاتها أو تعمل بمعزل عن بيئتها، بل يجب أن تكون مؤسسة مفتوحة تلتقط مشكلات محيطها وتُعيد صياغتها فى شكل مشاريع بحثية رصينة. ومن هذا المنطلق، فإن الرسالة تسعى إلى أن يكون مكتب البحوث حلقة

وصل بين المعرفة النظرية والتطبيق العملى، وبين الجامعة والمجتمع، بحيث تتحول نتائج الأبحاث إلى سياسات وتوصيات وممارسات قابلة للتنفيذ. كما تتأسس الرسالة على قيم النزاهة والشفافية والإبداع، حيث تضع النزاهة كخط دفاع أول يحفظ سمعة الجامعة، وتعتبر الإبداع شرطًا لازمًا لمواكبة التغيرات العالمية، وتُرسخ الشفافية كأسلوب لإدارة البحوث.

2 . رسالة بحثية من أجل التغيير وبناء القدرات المستقبلية

تسعى رسالة المكتب أيضًا إلى صياغة فلسفة جديدة للبحث ترتكز على مفهوم "البحث من أجل التغيير"، والذى يُحول الباحث من مجرد مُحلل للظواهر إلى مُشارك فاعل فى صياغة مستقبل أفضل. فالمكتب يُدرك أن ليبيا تمر بمرحلة تاريخية تحتاج فيها الجامعات إلى أن تكون جزءًا من عملية البناء الوطنى، من خلال إنتاج بحوث تسهم فى إصلاح التعليم، تطوير الصحة، حماية البيئة، وتحفيز الاقتصاد. ومن هنا، فإن الرسالة تضع على عاتق الباحثين مهمة تقديم معرفة أصيلة لا تتوقف عند حدود التنظير، بل تمتد لتصبح أداة عملية فى يد صناع القرار والممارسين. وفى هذا السياق، تُشجع الرسالة على التوجه نحو البحوث التطبيقية متى كان ذلك ممكنًا، دون إغفال دور البحوث النظرية فى إثراء الإطار الفكرى. وتعمل الرسالة على دمج الطلبة فى هذا المسار، حيث لا يُنظر إليهم كمستفيدين سلبيين من النظام التعليمى، بل كفاعلين أساسيين فى عملية إنتاج المعرفة. ومن خلال إشراكهم المبكر فى مشاريع بحثية، تُصبح الجامعة مصنعًا حقيقيًا للعلماء الجدد، وتُعزز الرسالة بذلك الاستدامة المعرفية عبر الأجيال. كما تهدف الرسالة إلى جعل البحث نشاطًا جماعيًا، حيث يتم تشجيع العمل بين التخصصات والتعاون بين الجامعات، مما يُضفى على البحوث بعدًا تكامليًا يزيد من قيمتها العلمية والعملية.

3. رسالة قائمة على البعد الإنسانى والانفتاح العالمى

وتتميز الرسالة بكونها تسعى إلى جعل مكتب البحوث منصة أكاديمية ذات بُعد إنسانى، تنظر إلى البحث باعتباره أداة لحماية الكرامة الإنسانية وتعزيز العدالة الاجتماعية. فهى تُعطى أهمية كبيرة للجوانب الأخلاقية، ليس فقط من حيث مراجعة المقترحات أو منح التصاريح، بل من حيث بناء ثقافة مؤسسية تجعل كل باحث مُدركًا لمسؤوليته تجاه المشاركين فى الدراسة وتجاه المجتمع الذى ينتمى إليه. وهذا البعد الأخلاقى لا ينفصل عن البعد العالمى للرسالة، إذ تسعى إلى أن تكون الجامعة جزءًا من الحراك الدولى الذى يُعالج القضايا الكونية الكبرى مثل التغير المناخى، الفقر، والهجرة. ومن خلال هذا الانخراط العالمى، تسعى الرسالة إلى تعزيز موقع الجامعة على خريطة البحث الدولى، وتقديم نموذج جامع يربط

بين المحلية والعالمية، بين الخصوصية الثقافية والانفتاح على الآخر. وهكذا تتحول الجامعة من مؤسسة تعليمية محلية إلى بيت خبرة إقليمى وعالمى، قادر على تقديم إسهامات علمية لها قيمة استراتيجية. كما تركز الرسالة على بناء ثقافة الإلهام والتحفيز داخل الجامعة، بحيث يشعر كل طالب وأستاذ بأن مشاركته فى البحث هى رسالة شخصية، وأن جهده مهما كان صغيرًا يُمكن أن يُحدث فرقًا. وبهذا المعنى، تُصبح الرسالة ليست مجرد وثيقة رسمية، بل إطارًا ملهمًا يُوجه التفكير والسلوك، ويُحول البحث العلمى إلى ممارسة أصيلة قائمة على الإيمان بدوره فى بناء المستقبل.

4. رسالة تعزز الربط بين البحث والتعليم والمجتمع

تُدرك رسالة مكتب البحوث أن القيمة الحقيقية لأى مؤسسة أكاديمية لا تتحقق بمجرد تقديم المناهج أو منح الدرجات العلمية، بل فى قدرتها على دمج التعليم بالبحث وتوجيهه لخدمة المجتمع. لذلك تركز الرسالة على أن البحث ليس كيانًا مستقلاً عن العملية التعليمية، بل هو ركيزة أساسية تغذى المقررات بالمعارف الجديدة، وتتيح للطلبة فرصة اختبار ما يتعلمونه فى بيئة بحثية عملية. ومن هذا المنطلق، يتحول الطالب من مجرد متلقٍ إلى مُشارك نشط يكتسب مهارات التفكير النقدى والتحليل المنهجى. كذلك فإن خدمة المجتمع تمثل امتدادًا طبيعيًا لهذا التكامل، حيث يتم تصميم مشاريع بحثية تُعالج مشكلات واقعية يعيشها المواطن، مثل تحديات الصحة العامة أو قضايا البطالة أو إدارة الموارد الطبيعية. وهكذا تكتسب الرسالة قوة إضافية لأنها لا تجعل البحث غاية فى ذاته، بل وسيلة لبناء قدرات وطنية قادرة على مواجهة التحديات. كما تدعو الرسالة إلى إقامة شراكات مع البلديات والقطاعات الاقتصادية المختلفة، حتى يتم تحويل نتائج الأبحاث إلى برامج تنموية ملموسة. وبذلك تُصبح الجامعة بفضل مكتب البحوث همزة وصل حقيقية بين قاعات الدراسة ومؤسسات المجتمع، وبين المعرفة الأكاديمية واحتياجات الواقع.

5 . رسالة تُرسخ البعد الثقافى والهوية الوطنية

تنطلق رسالة المكتب من قناعة بأن البحث ليس مجرد نشاط تقنى أو أكاديمى محايد، بل هو تعبير عن هوية وثقافة وقيم المجتمع. ولذلك تُركز الرسالة على أن الجامعة يجب أن تُنتج معرفة تُجسد خصوصية المجتمع الليبى وتُعبر عن قضاياه، وفى الوقت ذاته تنفتح على الأطر النظرية العالمية. فالبحث الذى يُقدَّم من داخل ليبيا يجب أن يحمل بصمتها الثقافية ويُبرز تراثها الإنسانى، مع الالتزام بالمعايير الأكاديمية العالمية. هذا التوازن بين المحلية والعالمية يُعد من أبرز ما تطرحه الرسالة، لأنه يحمى الجامعة من الانعزال وفى الوقت نفسه يُجنبها الذوبان فى نماذج مستوردة لا تُراعى السياق المحلى. ومن خلال تعزيز هذا البعد الثقافى، تُمكّن الرسالة الباحثين من تقديم إسهامات فكرية تُغنى الحوار الأكاديمى العالمى من

موقع الخصوصية، وتجعل الجامعة شريكًا يُضيف ولا يكرر. كما تُشجع الرسالة على إدماج موضوعات الهوية الوطنية فى مشاريع البحوث، مثل دراسة التراث المحلى أو تحليل التحولات الاجتماعية والسياسية فى ليبيا، بحيث تُصبح الجامعة بيتًا لحفظ الذاكرة الوطنية ومركزًا لتفسير حاضرها وبناء مستقبلها.

6 . رسالة تُوجه البحث نحو الأثر والتغيير المجتمعى

لا تكتفى رسالة المكتب بجعل البحث العلمى نشاطًا معرفيًا محدودًا، بل تسعى إلى توجيهه ليكون له أثر مباشر وملموس فى المجتمع. فهى تؤكد أن الأبحاث الناجحة هى التى تُغير السياسات أو تُطور الممارسات أو تُحسن جودة الحياة. وبناء على ذلك، فإن الرسالة تُلزم الباحثين بمتابعة نتائج أبحاثهم والتأكد من إمكانية تطبيقها عمليًا، سواء من خلال التعاون مع مؤسسات حكومية أو شركات خاصة أو منظمات مجتمع مدنى. وتُركز الرسالة على مفهوم "البحث من أجل التنمية"، والذى يُعيد صياغة أولويات المشاريع البحثية بحيث تنسجم مع خطط التنمية المستدامة الوطنية والدولية. كما تشدد على أهمية قياس الأثر الاجتماعى للأبحاث، إذ لا يكفى أن تُنشر فى مجلة علمية مرموقة إذا لم يكن لها أثر ملموس على حياة الأفراد. ولتحقيق ذلك، تسعى الرسالة إلى إنشاء آليات تقييم دورية تُقيس العلاقة بين الأبحاث والمجتمع، مما يُعزز ثقة المواطنين فى الجامعة ويُظهرها كمؤسسة فاعلة وليست معزولة. وهكذا تُصبح الرسالة إطارًا موجهًا يجعل من كل مشروع بحثى فرصة لإحداث تغيير حقيقى فى حياة الناس والمجتمع.

-7رسالة تدعم الانفتاح على التحول الرقمى والتكنولوجيا الحديثة

تُدرك رسالة مكتب البحوث أن مستقبل البحث العلمى بات مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالتحولات الرقمية التى يشهدها العالم، وأن الجامعة لن تستطيع مواكبة هذا المستقبل ما لم تجعل من التكنولوجيا ركيزة أساسية فى استراتيجيتها البحثية. لذلك تضع الرسالة أولوية لاستخدام أدوات التحليل الرقمى، وإدارة قواعد البيانات الكبرى، والاستفادة من الذكاء الاصطناعى فى تحليل الظواهر المعقدة. هذا الانفتاح لا يعنى مجرد اقتناء أجهزة أو برمجيات، بل تبنى عقلية رقمية تجعل الباحثين قادرين على استغلال التقنيات الحديثة بفاعلية فى جميع مراحل البحث؛ من تصميم الاستبيانات عبر المنصات الإلكترونية، إلى استخدام النماذج الحاسوبية فى التنبؤ، وحتى النشر فى قواعد بيانات مفتوحة الوصول. ومن خلال هذه الرؤية، تسعى الرسالة إلى تحويل الجامعة إلى مؤسسة بحثية ذكية قادرة على المنافسة عالميًا. كما تُشجع على إقامة شراكات مع شركات تكنولوجية ومراكز ابتكار، من أجل تطوير مشاريع بحثية مشتركة تُعالج تحديات معاصرة مثل الأمن السيبرانى، الصحة الرقمية، والطاقة المتجددة. وهكذا تضع الرسالة التكنولوجيا كجسر يربط الجامعة بالعالم الرقمى، ويمنحها موقعًا متقدمًا فى سباق المعرفة.

8 .رسالة تبنى ثقافة الإلهام والتحفيز داخل الجامعة

لا تنظر رسالة المكتب إلى البحث باعتباره واجبًا مؤسسيًا فقط، بل كرسالة شخصية لكل باحث وطالب. ومن هنا، فإنها تسعى إلى غرس ثقافة الإلهام داخل الجامعة، بحيث يشعر الجميع أن مساهماتهم البحثية مهما بدت صغيرة يمكن أن تكون ذات أثر كبير على مسار المعرفة والمجتمع. لذلك تدعو الرسالة إلى خلق بيئة جامعية تحفز على الإبداع والتجريب، وتُشجع الباحثين على طرح أفكار غير تقليدية واختبار فرضيات جديدة دون خوف من الفشل. فالإبداع فى البحث يحتاج إلى مناخ يسمح بالمجازفة الفكرية ويُكافئ الابتكار. كما تعمل الرسالة على إبراز قصص نجاح الباحثين والطلبة كنماذج ملهمة، بحيث يُدرك الجيل الجديد أن البحث ليس مجرد مسار أكاديمى طويل، بل هو رحلة اكتشاف ومعنى. هذا البعد التحفيزى يُميز رسالة المكتب عن غيرها، إذ يجعلها أكثر إنسانية، وأكثر ارتباطًا ببناء الدافعية الداخلية لدى الباحثين. ومن خلال هذه الثقافة، تُصبح الجامعة مجتمعًا حقيقيًا للتعلم المستمر، حيث يتغذى البحث والتعليم والإلهام على بعضهم البعض، فى منظومة متكاملة تعزز من إنتاجية الجامعة وتماسكها.

9 . رسالة تؤكد الالتزام بالتميز والاستدامة على المدى البعيد

تضع رسالة المكتب بُعد الاستدامة كجزء لا يتجزأ من فلسفتها، إذ ترى أن النجاح الحقيقى لا يُقاس بعدد المشاريع أو الأوراق المنشورة فقط، بل بقدرة الجامعة على الاستمرار فى إنتاج معرفة عالية الجودة عبر الأجيال. ولهذا تسعى الرسالة إلى تأسيس نظام بحثى متين يُمكنه أن يتجاوز التحديات الاقتصادية والسياسية، وأن يضمن بقاء الجامعة مركزًا للإشعاع العلمى فى ليبيا والمنطقة. ويتطلب هذا النهج تبنى سياسات واضحة لدعم التمويل المستدام، وإعداد قيادات بحثية شابة، وتطوير البنية التحتية للبحث بشكل متواصل. كما تشدد الرسالة على أن الاستدامة تشمل أيضًا البعد البيئى والاجتماعى، بحيث تُصمم الأبحاث وفقًا لمبادئ التنمية المستدامة وتُراعى مسؤولية الجامعة تجاه الأجيال القادمة. وبذلك، فإن الرسالة لا تقتصر على الحاضر، بل تبنى نموذجًا طويل الأمد يجعل من مكتب البحوث مؤسسة قادرة على التكيف مع التحولات العالمية، والحفاظ على موقعها كبيت خبرة وطنى وإقليمى. هذه النظرة المستقبلية تضمن أن يظل البحث العلمى فى جامعة الريادة الأهلية بدرنة قوة فاعلة فى التنمية الإنسانية والمعرفية لعقود قادمة.

الخاتمة

إن التجربة البحثية التى يسعى مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة إلى ترسيخها ليست مجرد إضافة شكلية للبنية الأكاديمية، بل هى قلب المشروع الجامعى وروحه. فمن خلال الرؤية الطموحة،

والأهداف الواضحة، والرسالة الشاملة، استطاع المكتب أن يرسم لنفسه طريقًا يجمع بين الجودة الأكاديمية والاستجابة لاحتياجات المجتمع. وهكذا يُصبح المكتب نموذجًا لكيفية تحويل مؤسسات التعليم العالى إلى بيوت خبرة وطنية لها دور مباشر فى التنمية الشاملة.

لقد أبرزت هذه الوثيقة أن المكتب لا ينظر إلى البحث كغاية فى ذاته، بل كأداة استراتيجية تُسهم فى صنع القرار، وبناء القدرات، وتطوير السياسات. فالبحث هنا ليس رفاهية فكرية، بل مسؤولية وطنية تُمارس ضمن إطار أخلاقى صارم، وتحت مظلة قيم النزاهة والإبداع والانفتاح. هذه المقاربة تجعل المكتب ليس مجرد وحدة تنظيمية، بل فضاءً فكريًا يُحفز الباحثين على تجاوز المألوف، واكتشاف آفاق جديدة للمعرفة.

كما أن الدور الذى يضطلع به المكتب يتجاوز حدود الجامعة ليشمل المجتمع الليبى برمته. فمن خلال البحوث التطبيقية، وورش العمل، والشراكات مع المؤسسات المحلية والدولية، يسعى المكتب إلى أن تكون الجامعة شريكًا أساسيًا فى التنمية. وبذلك يتحقق التكامل بين التعليم، والبحث، وخدمة المجتمع، وهو التكامل الذى يُشكل المعيار الحقيقى لنجاح الجامعات.

ومن جهة أخرى، فإن المكتب يضع المستقبل نصب عينيه، حيث يُدرك أن التحولات التكنولوجية والرقمية تُعيد تشكيل عالم البحث. لذلك فهو يطمح إلى بناء بيئة ذكية تستثمر فى الذكاء الاصطناعى، والبيانات الضخمة، والتقنيات الرقمية، بما يُمكّن الباحثين من مواكبة التغيرات العالمية. وهنا يظهر المكتب كمؤسسة مرنة قادرة على التكيف مع متغيرات العصر، دون أن تفقد خصوصيتها الثقافية وهويتها الوطنية.

فى ضوء ما سبق، يُمكن القول إن مكتب البحوث بجامعة الريادة الأهلية بدرنة يُمثل ركيزة أساسية للاستدامة الأكاديمية، وأداة محورية لضمان الجودة، وجسرًا يربط الجامعة ببيئتها المحلية والعالمية. ومع تزايد التحديات التى يواجهها التعليم العالى فى ليبيا، يثبت المكتب أنه قادر على أن يكون مركزًا يُعيد الثقة بالجامعة، ويُعزز مكانتها، ويمنحها القدرة على أن تُسهم بفاعلية فى الحراك العلمى والوطنى. إن هذه الخاتمة ليست إغلاقًا للموضوع، بل دعوة مفتوحة لتطوير مستمر، ومراجعة دائمة، وإصرار متجدد على أن يكون البحث العلمى فى جامعة الريادة الأهلية قوة فاعلة فى بناء ليبيا المستقبل.